الوعي
جامعية - فكرية - ثقافية
السنة السابعة والثلاثون
صفر ١٤٤٤ هـ - أيلول ٢٠٢٢م
العدد
٤٣٣

كلمة الوعي

أردوغان وحصاد عشرون عامًا في كرسي العلمانية..!

رمزي راجح

الصندوق الأسود للفكر الغربي (١)

ثائر أحمد سلامة

الحل الصحيح للقضاء على الفساد السائد في حياة الإنسان اليوم

هاشم صمصام - اليمن

مسؤول هندي سابق: لا أحد يريد النظام العالمي الحالي

النظام الاقتصادي الأمثل (٣) (صور من النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي)

د. محمود عبد الهادي

الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

مجلة الوعي تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
برخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

www.al-waie.org Subjects@al-waie.org

العدد ٤٣٣

السنة السابعة والثلاثون
صفر ١٤٤٤هـ
أيلول ٢٠٢٢م

المحتويات

- كلمة الوعي: أردوغان وحصاد عشرون عامًا في كرسي العلمانية..! ٣
- النظام الاقتصادي الأمثل (٣) (صور من النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي) ٨
- الصندوق الأسود للفكر الغربي (١) ١٨
- الحل الصحيح للقضاء على الفساد السائد في حياة الإنسان اليوم ٢٦
- الدعوة إلى الأخلاق... بين الحقيقة والوهم ٣١
- خطر الاستعمار الاقتصادي على بلاد المسلمين ٣٤
- أخبار المسلمين في العالم ٣٧
- مع القرآن الكريم: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٤٣
- رياض الجنة: الرضا بما قسم الله ٤٩
- كلمة أخيرة: مفتي عُمان... ما بين ميثاق الله وميثاق الحاكم ٥١
- غلاف أخير: مسؤول هندي سابق: لا أحد يريد النظام العالمي الحالي ٥٢

ثمن النسخة

لبنان	٢٠٠٠ ل.ل.
اليمن	٣٠ ريال
تركيا	١$ أميركي
باكستان	١$ أميركي
أستراليا	٢,٥$
أميركا	٢,٥$
كندا	٢,٥$
ألمانيا	٢,٥ يورو
السويد	١٥ كرون
بلجيكا	١ يورو
بريطانيا	١ يورو
سويسرا	٢ فرنك
النمسا	١ يورو
الدانمرك	١٥ كرون

أردوغان وحصاد عشرون عامًا في كرسي العلمانية..!

رمزي راجح - اليمن

إن أردوغان هو اليوم حاكم تركيا، المؤيد من أمريكا، والذي يأخذ وضع خدمة سياستها في المنطقة وتأمين مصالحها، وفوق كل ذلك، هو أحد أحجار شطرنجها في لعبة إبعاد الإسلام عن الحكم فهو يعلن صراحة أنه يعتنق علمانية لا تعادي الإسلام، أي أنه في الحكم مثله مثل مصطفى كمال (هادم دولة الخلافة الإسلامية) وكل من جاء بعده من الحكام العلمانيين الذين حكموا بغير ما أنزل الله، والفارق بينه وبينهم أنهم كانوا يعادون الدين، بينما هو لا يعادي الدين. وبمعنى آخر هو يعتبر أن الدين هو مجرد شعائر تعبدية من صلاة وصوم وحج وزكاة... ولا يرى أنه يوجد حكم في الإسلام؛ وعليه فهو يحكم بأحكام الكفر، ويحارب من يعمل لإقامة حكم الله مثله مثل غيره من حكام تركيا ومن حكام المسلمين؛ لأن ذلك ليس من الدين؛ لذلك على المسلم أن ينظر إلى أردوغان، حين يريد أن يُقيِّمه، بعينين لا بعين واحدة: عين يراه فيها يصلي ويصوم ويجود القرآن ويفتح المساجد... وعين يحكم فيها بغير ما أنزل الله، ويكون فيها بسياسته جنبًا إلى جنب مع أمريكا في مخططاتها الاستعمارية التضليلية في بلاد المسلمين، وفي حربها على الإسلام: في أفغانستان، وفي العراق، وفي ليبيا وفي سوريا، والتي يعلن اليوم بكل صلف وعدم مخافة من الله أنه يريد مد جسور مع نظام أسد والعمل على إيجاد صلح بينه وبين بقايا المسلمين المشردين الهائمين في كل واد، ناهيكم عن علاقته الوطيدة بـ (إسرائيل) استخباراتيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا وسياحيًّا، وناهيكم عن سياسته الاقتصادية القائمة على الربا.. ولنقلْ إن أوضح دليل يفضح أردوغان أنه لو كان على دين كما يريده الله ورسوله لكان أول من حاربه هم أعداء الله من يهود وأمريكا وأوروبا، بل هو يصانعهم وهم يصانعونه.

إن الإسلام والعلمانية خطَّان لا يمكن الجمع بينهما، فالإسلام يقوم على أساس عقيدة (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، والعلمانية تقوم على أساس عقيدة (فصل الدين عن الدولة). وأيما مُسلم (حاكمًا كان أو محكومًا) يجب أن يجعل عقيدة الإسلام أساسًا لتفكيره ومقياسًا لأعماله وتصرفاته، ولا خِيَرَة في ذلك؛ فالقضية إما حق أو باطل، والإسلام هو دين الله الحق وما دونه هو الباطل، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾

وللحفاظ على هذا المبدأ، شرع الإسلام محاسبة الحاكم والمحكوم، سواء بسواء، إذا ما قصَّروا أو بدَّلوا في تطبيق دين الله؛ إذ إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد جاء في كتاب الله وسنة نبيِّه ﷺ مطلقًا غير مقيد بطلب الإذن بالترخيص أو التخصيص، وقد كان المسلمون يحاسبون حكامهم في فترة حكم الخلفاء الأربعة وعهد الحكم الأموي والعباسي؛ ولكن شتَّان شتَّان بين أن

تحاسب حاكمًا يحكم بالإسلام وبين أن تحاسب حاكمًا يحكم بالعلمانية، كما هو حال حكام البلاد الإسلامية في هذا العصر.

والحاصل، بعد هدم دولة الخلافة الإسلامية العثمانية عام ١٩٢٤م، كان الاستعمار الأجنبي قد بسط نفوذه وأنظمته العلمانية في بلاد المسلمين، ثم أخذ يتفنَّن في صناعة العملاء والمأجورين من حكام الخيانة الذين أسهموا في تضليل المسلمين وإبعادهم عن دينهم بأساليبهم القذرة الماكرة باللعب على أوراق القومية أو الوطنية أو المدنية، وتارة يُشغلون المسلمين بما لا يُسمن ولا يُغني من جوع، وقد كان لكل حاكم من هؤلاء أساليبه ووسائله الماكرة في خداع المسلمين. وأخيرًا، وقد تجاوز المسلمون بوعيهم أوراق الديمقراطية القذرة والروابط المنحطة والنتنة، وأظهروا بأسهم في وجه الأنظمة الفاسدة؛ فلم يكن للاستعمار حيلة إلا أن يلقي بورقة ذات طابع إسلامي يرضى بديمقراطيته، وقد كان جديرًا بالمسلمين أن يكونوا على يقظة من أساليب عدُوِّهم وعملائة حذرًا من لدغاتهم التي تعيق طريق وصول الإسلام إلى الحكم.

وليس ما يدفع لاستعراض حقائق أردوغان الماكرة دون غيره من حكام الخيانة، ليس إلا ما يظهره أردوغان من خطابات وأعمال سياسية مزيفة؛ تدَّعي الدفاع عن الإسلام والمسلمين، وما هو كما يَدَّعي إلا كذبًا وزورًا أوقع به نفسه في موضع المقت الذي حذَّر اللهُ مِنه في سورة الصف؛ حيث قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٣﴾.

وما كان لأردوغان أن يستطيع، هو أو غيره، خداع فرد واحد من المسلمين لولا أن الجمود الفكري الذي كان قد أصاب المسلمين جرَّاء تعطيل الاجتهاد وإهمال اللغة العربية في فترة الحكم العباسي والعثماني، وهذان كانا من أهم عوامل التغشية الاستعمارية؛ وعليه فإنه من السهل على أردوغان أن يستخفَّ بأصحاب العقول القاصرة حينما يلتقط لنفسه صورة في مسجد أو يحمل مصحفًا أو يشجب ببيانٍ في شأن الأقصى أو يجعل من صوفيا مسجدًا كما كان من قبل؛ فإن هذه ليست إلا أعمالً يفعلها كل فرد مسلم بل وتفعلها عجائزنا؛ وقد كان جديرًا بالمسلمين، وهم يقرؤون أوائل آيات سورة الصف، أن ينظروا في حقيقة أردوغان بصفته حاكمًا في كرسي القرار والحكم، فينظرون في النظام الذي يحكم به أردوغان بلاد تركيا التي كانت عقر دار المسلمين في عهد الخلافة العثمانية أو ينظرون بوعي وإدراك إلى حقيقة أعماله السياسية، أين تتجه؟ وفي مصلحة مَن؟ ومع مَن يسير بجيشه، وإعلامه، وثقافته، وتجارته وأنظمته؟!، أو ينظرون في مواقفه الفاصلة في شأن قضية فلسطين المباركة أو سوريا أو ليبيا أو غيرها مما مضى أو مما هو آتٍ. وفي النهاية ليس للمتدبر إلا أن يدرك شخصية أردوغان الممقوتة، وقد آن للظالمين أن يلحقوا بفرعون وملائه، لا أن يُنصروا!

وفيما يلي، سنعرض مجرد لمحات في مجمل حصاد أردوغان لعشرين عامًا في كرسي

العلمانية، وما أظنها تخفى على المؤمنين الذين يرجون الله واليوم الآخر، ولكنها ذكرى للذاكرين!

أولًا: أردوغان في كرسي العلمانية حفيدًا لمصطفى كمال ولكن برعاية أمريكية!

بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك ثمَّة عوامل اقتصادية وسياسية هيَّأت لأمريكا أن تصبح الدولة ذات الصدارة الأولى في قيادة العالم عام ١٩٤٥م، على حساب صدارة الإنجليز. ولأهمية منطقة الشرق الأوسط جغرافيًّا وسياسيًّا حيث قضايا المسلمين، كانت أمريكا قد أرادت النفاذ بأطماعها إلى مركز الحكم في تركيا على حساب عملاء الإنجليز الذين امتدَّ نفوذهم فيها منذ هدم الدولة العثمانية على يد عميل الإنجليز اليهودي المجرم مصطفى كمال، وكما هو واضح لم تكن حيلة أمريكا في الوصول إلى حكم تركيا على حساب الإنجليز إلا أن تلعب خطة المكر على ورقة الإسلام الوسطي (المعتدل) الذي يتماشى مع مبدئها الديمقراطي القائم على فكرة الحل الوسط، وقد وقع عينها على اختيار أردوغان للعب هذا الدور؛ وذلك لأمور، أحدها: توظيف مشاعر المسلمين الأتراك التوَّاقة إلى الحكم الإسلامي في سبيل الوصول بعملائها لحكم تركيا، إضافة إلى ورقة الاقتصاد الذي استطاعت أمريكا توظيفها في الدعاية لتهيئة أردوغان حتى ترأس تركيا عام ٢٠٠٢م بعد لقاءات متكررة باشرتها أمريكا من قبل معه، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى: تسهيل عملية التخابر على المسلمين والتضليل عليهم بوجود سمت إسلامي يكون في مركز الحكم، وقد بات هذا واضحًا في استقطاب أردوغان لقيادات الحركات الإسلامية المعتدلة وأبرزهم، قيادات الإخوان المسلمين، وهؤلاء أنَّى لَهُم أن يُقيموا الدِّين، وقد باتوا ضحية زعامة أردوغان الواهية، وقد أوهمهم هذا الزعيم العلماني بأمان المأوى على جبل العلمانية، فحال بينهم وبين العاملين المخلصين، قولًا وعملًا؛ لإقامة دولة الخلافة الإسلامية الراشدة التي بشَّر رسول الله بقيامها على أنقاض هذا الحكم الجبري؛ حيث قال: «**... ثم تكون خلافة على منهاج النبوة**»!

ولا غرابة فيمن غلبت عليهم أفكارهم السطحية الوسطية الهجينة بأن تعمى أبصارهم عما وراء الجدار؛ ولو أنهم أعملوا عقولهم بفكر مستنير لتبيَّن لهم في حقيقة أردوغان، أن من يزرع العلمانية فلن يحصد إلا نجاستها وقذارتها؟! وشتان بين مكانة تركيا بالأمس؛ حيث كانت عقر دار الإسلام وعاصمة المسلمين في عهد الخلافة العثمانية، والتي نالت شرف الثناء النبوي بفتح القسطنطينية؛ حيث قال رسول الله ﷺ: «**ستفتح القسطنطينية، ولنعم الأمير أميرها، ولنعم الجيش جيشها**». وبالمقابل لم يحكم أردوغان بلاد تركيا إلا بذات النظام العلماني الذي حكم به من قبله المجرم مصطفى كمال، ولئن كان مصطفى كمال قد منع الأذان في مساجد تركيا، فإن أردوغان قد صرَّح في لقاء صحفي بقانون يحمي فاحشة المثليين في بلاد تركيا، ثم إنه لا يكتفي بفساده بل يتجاوز الحد في تقديم النصح لغيره، «فقد نصح الدكتور محمد مرسي عندما تولى حكم مصر بأن يحكم بالعلمانية وأنَّها النظام المناسب في الحكم...» ، وقد أحسن أردوغان إذ

أفصح عن نفسه في أكثر من مرَّة أنه علمانيٌّ ونظامه لن يكون إلا نظامًا علمانيًّا، وقد جعل من صورة المجرم مصطفى كمال في مكتبه رمزًا لشخصيته وطموحاته، فهو يرسل باقات ورود التعازي في كل عام على قبره تذكيرًا بتأسيس العلمانية في تركيا... وهكذا أثبت أردوغان لأكثر من مرة أنه ليس إلا حفيدًا لمصطفى كمال في علمانيته، وعميلًا للأمريكان في سياسته، وما يشعرون!

وقد جمع أردوغان بين الصدق والكذب، يقول إنه علماني، وفي الوقت ذاته يدَّعي الدفاع عن الإسلام، وقد آن لمن لا يتعظ بمواقفة الماكرة بأن يتذكر حديث رسول الله ﷺ حيث قال: **«أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمارة السفهاء، قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: أمراء يكونون بعدي لايهتدون بهدايتي، ولا يستنون بسنتي، فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا مني ولست منهم ولايردون على حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فأولئك مني وأنا منهم وسيردون عليَّ حوضي».**

ثانيًا: حصاد أردوغان في قضية فلسطين:

تعتبر قضية فلسطين من القضايا المصيرية في نظر المسلمين، فهي قضية أمة وليست قضية فلسطينية، ولقد طال أمد الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين المباركة، وحولها في بلاد المسلمين أكثر من دولة لا تسمن ولا تغني من جوع، بما فيها دولة أردوغان الذي ضجَّ الآذان بالتنديد والوعيد لليهود الغاصبين بخطابات رنانة، ولكنها أقوال تتناقض مع الأفعال. وللأسف يُعد جيش تركيا هو الجيش الخامس في العالم في الإعداد القتالي تقريبًا؛ ولكن في نظر الإسلام لا قيمة ولا وزن لدولة لم تطبق نظام الحكم في الإسلام، ولم تحمله دعوة إلى العالم بالدعوة والجهاد!

وأردوغان يسمع صرخات الثكالى في الأقصى الشريف تنادي (واإسلاماه) فيبادلهن بكلمات التعازي والشجب والندب، بينما إذا استقبل جوَّاله رنة واحدة من مؤسسة الحكم في أمريكا شدَّ الخُطى بالجيش التركي لتنفيذ أمر أسياده وسيداته، وعقد معهم الأحلاف لتمرير مخططاتهم ومؤامراتهم، تارة لقتال المخلصين بذريعة الإرهاب، وتارة لنهب ثرواتهم بذريعة إقرار الأمن والسلام.

بينما فلسطين المباركة لا تبعد عن أردوغان أكثر من غيرها، فهلَّا حرَّك أردوغان جيش تركيا لتحريرها كما يفعل في عفرين أو غيرها؟! لقد شاهت خطابات أردغان الكاذبة، فإنها بالشفتين التي تدَّعي نُصرة فلسطين، ثم، وبذات الشفتين ينادي بإقرار المشروع الأمريكي: حل الدولتين، ومن دون حرج يقولها، وما يقول بمثل هذه المقالة إلا كل خائن في ظاهِره، خبيث في سريرته.

وحسبك أيها القارئ في إدراك جذور خيانة أردوغان «أن يقف شمعون بيريز في ٢٠٠٧م أمام البرلمان التركي متحدثًا بالعبرية ويخاطبه بقوله: تركيا تشكل ترسيخًا للثقة، وأنا قد جئت للإعراب عن هذا التقدير لتركيا»

وحسبك أيها القارئ أن تدرك سخافة هذا الحاكم المأجور أن تسمع خطابًا له قال فيه: «نحن

لسنا ضد دولة إسرائيل، إنما نحن ضد إسرائيل التي تقتل» (قناة الجزيرة مباشر) واعجباه، إنه لمن شر البلية ما يُضحك، أن أردوغان يزعم، على حد قوله، إمكانية أن يكون هناك كيان لليهود يتَّسِم بالصلاح في أرض فلسطين أو غيرها. يقول هذا وكأنه لم يقرأ عن حقائق اليهود في كتاب الله! أو كأنه قد تناسى أن فلسطين بلد إسلامي يجب تطهيرها من أيادي اليهود الغاصبين، ثم إن الأشدَّ عَجَبًا لمن هو مضبوع بخطاباته وغير مدرك للصداقة الحميمة بينه وبين كيان يهود، وهما يعملان دائبين جنبًا إلى جنب في تبادل تجاري وتنسيق أمني وعلاقات دبلوماسية، وقد كان بهذا أردوغان أول المطبِّعيين وما يشعرون!... إن الحكم على أردوغان هو لله وحده، فاحذروا أن ترضَوا عمن يَسخط الله عليه، فإن فعلتم فإنها سخطة عليكم، فالمسلم لا يرضى إلا عمن يرضى الله عنه، فاجعلوا مقياس الرضى والقبول أو السخط والرفض هو ميزان الشرع.

ثالثًا: حصاد أردوغان في أعماله السياسية:

يعتبر أردوغان حليفًا استراتيجيًّا للأمريكان، وهذا أمر ظاهر للعيان من خلال أقواله وأفعاله، فأمريكا عندما أطلقت حملتها العسكرية في حرب العراق عام ٢٠٠٣م، كانت قد اتخذت قاعدة إنجرليك الموجودة في تركيا وسيلة أسهمت في تذليل العوائق لغزو العراق. وفي عام ٢٠١١م، لم يتردد أردوغان لحظة واحدة للحفاظ على عميلها بشار في سوريا باحتواء التيار الإسلامي الذي خرج ينادي بإقامة الدولة الإسلامية في وجه المجرم بشار الأسد، ثم تشتيته الجيش الحر المرتبط به في إطلاق عمليات كدرع الفرات التي مكَّنت بشار (النعجة) من السيطرة على حلب، وعملية غصن الزيتون التي مكَّنت نظام بشار من دخول الغوطة الشرقية، ويا ليت أمريكا تتوقف عند هذا الحد من تسخير أردوغان، فهو سيطلق مزيدًا من عملياته العسكرية طاعة لسيدته، والتي كان آخرها التدخل بشأن الصراع في ليبيا، أو الصراع الأرميني الأذربيجاني خدمة لأمريكا!

وقد كان جديرًا بأردوغان الذي ظهر أخيرًا متسولًا على أبواب بنوك قادة الخيانة والتطبيع في دولة الإمارات لإنقاذ تهاوي الليرة التركية، كان جديرًا بهذا المتسول أن يعرف قيمة نفسه عندما أقحم نفسه وجيشه في خدمة أمريكا في سوريا وليبيا وأذربيجان وغيرها، فلا هو حرَّر المسلمين في سوريا من طغيان بشار، ولا هو قد حررهم في ليبيا من بطش حفتر، ولا هو قادر على معالجة الاختلالات في الاقتصاد التركي؛ ولكنها حياة العبيد للأسياد... وهكذا على نظير أردوغان تسعى أمريكا في آخر أنفاسها لاستنساخ أمثاله وأشباهه في اليمن والسودان أو في سوريا ما استطاعت إلى ذلك سبيلًا... وقد مكروا مكرًا، وعند الله مكرهم، وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال.

إن الأمة الإسلامية على قاب قوسين أو أدنى من قيام دولة الخلافة الإسلامية الراشدة، وقد أنجبت حزبًا رائدًا لا يكذب أهله، وهو حزب التحرير الواعي على غايته، المبصر لطريقته، الهاضم لفكرته «**... ثم تكون خلافة على منهاج النبوة**» وإن غدًا بإذن الله لناظره قريب. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

النظام الاقتصادي الأمثل
(صور من النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي) (٣)

محمود عبد الهادي

إحياء الأرض الميتة

لقد أباح الإسلام الأرض الميتة التي ليس لها مالك معين للناس، وجعلها ملكيةً عامة ينتفع بها من ينتفع ومن أحياها فهي له، وجعل من واجبات الدولة رعاية شؤون الرعية ومساعدتهم وتأمين حاجاتهم وتسهيل معاشهم، فمن يحيي أرضًا ميتةً ليسكن فيها ويزرعها ويجعلها منتجةً فهي له، وبهذا هل تبقى بطالةٌ أو مشكلة سكن أو ندرة سلع أو خدمات، أم أن هذا يشجع الاستثمار وجلب الأموال ويوجد فرص العمل ويزيد الثروة والغنى ويقضي على البطالة والفقر، فأي النظامين أولى أن يُقال إنه غاية المنى في العلاج والتنظيم؟ إنه الإسلام بلا شك، النظام المعجز.

الضرائب بين الإسلام والرأسمالية

ولقد حرَّم الإسلام الضرائب والرسوم والجمارك على الناس وعلى أعمالهم وأموالهم، بل أوجب على الدولة تيسير قضاء الناس حوائجهم ومساعدتهم بتعبيد طرقاتهم وتأمين الأسواق لهم وحماية أموالهم وتجاراتهم، وفضِّ خصوماتهم، والقضاء بينهم بغير ضريبة ولامقابل، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والله أرسل نبيه ﷺ للناس هاديًا وليس جابيًا. فما هي نتائج هكذا أحكام على الفرد والمجتمع والدولة؟ إنها تشجيع الناس على الانطلاق للعمل والتملُّك وتكثير الإنتاج وكفاية الأفراد وغِناهم، والتنافس الذي يحسِّن الجودة ويهبط بالأسعار هبوطًا كبيرًا، وكذلك غنى الدولة وقوتها واستغناؤها عن القروض... بل وجعل البلاد قبلة الاستثمار الحقيقي وملاذ الأموال ومقصد الناس للعيش فيها وطلب الانتماء إليها وحمل تابعيتها، واللجوء إلى ظلالها الوارفة فرارًا من حميم الرأسمالية الحارقة.

أما النظام الرأسمالي ففرضُ الضرائب على الناس من أهم وسائله ليقتطع المتحكمون بهذا النظام المال من جميع الأفراد وهم راضون أو صاغرون، وهي مصدر مال الدولة، ولأجلها يتفنَّنون ويبدعون في ابتكار طرق فرضها وتسويغ زيادتها، فهي جارية على كل سلعة وكل خدمة، والمتضرر منها هي تلك الفئة التي تشكل النسبة التسعينية من الناس، والمستفيد بالدرجة الأولى هم الذين يشكلون نسبة الـ ١٪ وأكثر قليلًا. ولتعدد مواضع فرضها ولفرضها في كل مراحل الإنتاج أو حركات الأفراد أو السلع وسائر الأموال والخدمات، فإنها تؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسب خيالية، يتجاوز مجموعها أحيانًا الـ ١٠٠٪، وأحيانًا الـ ٢٠٠٪، وفي بعض الحالات ما هو أكثر بكثير. ولو تصورنا مستثمرًا يريد إنشاء مصنع لسلعة

ما، فإن الضرائب تبدأ من رخصة الإنشاء ومن الضرائب على ثمن المكان أو إيجاره، ثم على المواد المستخدمة للإنتاج وكلها تعرضت لسلسة ضرائب قبل أن تصله بثمن شرائه لها، وكذلك على آلات الإنتاج، ثم تفرض على السلعة المنتجة ضريبة لأسباب متنوعة من فحوص النوعية والمراقبة وما شاكل ذلك، ثم ضريبة البيع لسوق الجملة، يليها ضريبة بيع التجزئة أو ضريبة القيمة المضافة، والموظفون وسائر الأجراء عند المستثمر الأول تفرض على مداخيلهم ضرائب مباشرة وهي عالية، وهذه توجب عليه رفع أجورهم مما يزيد تكاليف الإنتاج التي ترجع على تكاليف السلعة المنتجة، وكذلك تاجر الجملة تفرض على أُجرائه ضريبة دخل ترفع تكلفة السلعة عليه، ومثل ذلك على تاجر التجزئة، وبعد ذلك تأتي ضريبة الدخل السنوي على أرباح سائر التجار بدءًا من المستثمر الأول مرورًا إلى التاجر الأخير، وكذلك لا بد للتاجر أن يضيف على تكاليف الـمُنْتَج تكاليف ما يسمونه الضمان الاجتماعي للعمال وتعويض نهاية الخدمة، وخلال كل هذا فالمصنع يحتاج للوقود الذي عليه ضريبة مرتفعة، وكل هؤلاء يستخدمون النقل والطاقة التي عليها ضرائب مرت بسلسلة مشابهة، وأما إذا كانت السلعة تُصدر للخارج أو تستورد من الخارج، فستخضع لضرائب إضافية عند خروجها من البلد المصدر وعند دخولها للبلد المستورد. وهذا ناهيك عما أبدعه هذا النظام من أساليب للاقتطاع من أموال الناس بفرضه التأمين على البضائع وعلى العمال وعلى كل ما يستطيع، سواء داخل البلد أم أثناء التصدير، وكذلك ما يفرضه من تجميد أموال وكفالات بنكية وما إلى هنالك. وهذه الضرائب كلها تضاف في النهاية إلى تكلفة السلعة ليتحملها المستهلك. وبذلك فهي مفروضة على كل الناس فردًا فردًا. ولا يرِد أبدًا أن يُبدع القائمون على هذا النظام والمستفيدون منه ومن ضرائبه بإيجاد طرق أو وضع قوانين لاستثناء الفقراء أو ذوي الدخل المتوسط وما دونه من هذه الضرائب؛ وذلك لأن هؤلاء يشكلون النسبة الأكبر من السكان، وبالتالي يشكلون المصدر الرئيس لهذه الثروة المتجمعة من الضرائب. وأما المستفيدون منها فهم أصحاب المؤسسات الكبيرة المؤثرة بهذا النظام وبالدولة المستفيدة منهما. فعلى سبيل المثال، شركات صناعة الطائرات أو السلاح أو مؤسسات الدراسات بشتى أنواعها أو المؤسسات الإعلامية الكبرى، أصحابها ومستشاروهم وموظفوهم جزء من الدولة أو لهم تأثيرهم على قرارات في الدولة، وهذه تبيع إنتاجها أو تقدم خدماتها للدولة مقابل أرباح وأجور مرتفعة جدًا بل خيالية، فلا بد أن تمتلك الدولة الثمن، وتكون الضرائب على الناس هي المصدر.

إن هذه الضرائب في هذا النظام مفروضة على كل حركة وكل خدمة يحتاجها الناس، وحتى على القضاء أو تركة الميت. فمن اعتُدي عليه فإن تكاليف لجوئه للقضاء وتحصيل حقه باهظة، والتركة عند تسليمها لمن يرثها عليها ضريبة مرتفعة. فما هو تأثير الضرائب على الأسعار، وبالتالي على الفقير وعلى العيش؟

إن الضرائب من أعظم الشرور على الأفراد والمجتمع، ورفعها بالكلية يهبط بالأسعار هبوطًا كبيرًا، وبالتالي فإن النظام الذي يمنع الضرائب سيكون قبلة المستثمرين والزوَّار وقاصدي المنافسة وطالبي الربح والتوفير والعيش المريح.

سيردِّد المضبوعون بالأفكار الغربية والببغاوات ما يحشوه أرباب هذا النظام في عقول الناس من أن الدولة لا غنى لها عن إيرادات تنفقها على رعاية شؤون الناس، فهل من مصدر سوى هذه الضرائب، ويتوهمون أنهم على شيء في قولهم، وما هم إلا على جهل وانغلاق وعلى أبصارهم غشاوة، لا يرون إلا ما يُريهم شياطين الرأسمالية وحيتان المال، وأصحاب النفوذ في هذا النظام.

لقد طبَّق النبي ﷺ الإسلام في كل شؤون الحياة ومنها الاقتصاد، وتبعه في ذلك الخلفاء الراشدون والدولة الإسلامية عبر العصور، فهلاَّ نظر هؤلاء في هذا النظام الذي حرَّم الضرائب كلها ليتعرفوا على مصادر مال الدولة وكيف تقوم على شؤون رعيتها؟

أنواع الملكية في الإسلام

لقد جعل الإسلام الملكية ثلاثة أنواع، أحدها ملكية الدولة، وجعل مصادرها محدَّدة بأوصافها وأنواعها فلا تتغير. وكذلك جعل الملكية العامة أحد أهم مصادر رعاية الشؤون إضافةً إلى ملكية الدولة، وذلك كالنفط وسائر المعادن والغابات والمراعي، وهذه تقوم على شؤونها الدولة حيث يلزم لصالح مجموع الرعية، ولكل شأن ينتفع به المجموع، كإنتاج الكهرباء وشبكات الطرق والمواصلات والحدائق وتسهيل قضاء حاجات الناس وتيسير عملهم وحركتهم وتجارتهم. وكذلك لإقامة المصانع لكافة أنواع الإنتاج الذي ترجع مصلحته على عموم الرعية، وللتعليم والطبابة والتسليح والمختبرات، وهذا مصدر هام لا يرجع على الناس بالغلاء بل يرجع عليهم بالمال والمنافع؛ إذ هذا كله ملكية عامة. وكذلك جعل الزكاة على النقود وأنواع من الزروع والمواشي وعلى عروض التجارة وحدَّد مصارفها، وهي مما تقوم به الدولة برعاية شؤون رعيتها في الأبواب التي حدَّدها الشرع. وجعل من مصادر ملكية الدولة الفيء والخراج والجزية وخمس الركاز. ولو نظرنا إلى هذا المنهج في تأمين أموال رعاية شؤون الناس، فلا نرى فيه أثرًا لفرض مال على فقير أو غير غني إلا ما كان من مقدار زهيد جدًا هو زكاة الفطر يخرجه المسلمون عن كل نفر منهم مرة في السنة. فمصادر الملكية العامة يشترك في الانتفاع بها ومنها عموم الناس، واستثمارها وتنميتها هي مال يتم توزيعه أو توزيع منافعه على الناس، أو يتم استثماره وتوزيع ريعه عليهم مجانًا، أو بمقابل بسيط هو تكاليف الإنتاج ولتنظيم الاستهلاك، وهو يعود بدوره عليهم. وأما الزكاة فواقعها أنها ليست على العمل ولا على الإنتاج وليست للإذن بالعمل كما في ذلك النظام الضار، وإنما هي مقدار زهيد ٢,٥٪ على ما يزيد من نقود عن حاجة الغني وبشرطه وسببه، ومثله أو يشبهه زكاة الزروع والمواشي، فلا يعود شيء من هذا على المستهلكين برفع

أسعار سلع أو خدمات، بل يعود بالكفاية على الفقراء، وينشط حركة السوق والإنتاج. وأما الخراج فهو مقدار على الأرض الخراجية وهي التي تملك رقبتها الدولة، ولا تأخذ الدولة على تلك الأرض أجرة. وأما الجزية فهي مقدار زهيد أيضًا على غير المسلمين من رعية الدولة تؤخذ من الرجال البالغين القادرين على دفعها، ولا تؤخذ على النساء ولا الصبيان. وأما الفيء فهو من غنائم الحروب والجهاد، ولا يرجع على المجتمع بضرر ولا غلاء، ولا يثقل على فقير أو مسكين، بل يرجع عليهم بالرزق والنفع.

الاحتكار

وكذلك حرَّم الاسلام الاحتكار لأي سلعة، وهو أحد أسباب التضييق على الناس في معاشهم، ومن وسائل المنتفعين من النظام الرأسمالي لزيادة أرباحهم زيادات فاحشة تثقل كواهل الناس. وهو من مقتضيات حرية الملكية، ومنه ما يسمى حقوق الملكية الفكرية أو أي منتج ككتاب أو فكرة أو آلة أو جهاز... ومن ذلك الأدوية وسائر ما يعدونه براءات اختراع أو ابتكارات. إن الملكية في الإسلام هي سلطان شرعي للمالك على ما يملك، فمن امتلك كتابًا أو منتجًا إلكترونيًا فله الحق في نسخه وطباعته وبيعه وفي دراسة ومعرفة كل شيء فيه، وفي كافة وجوه الانتفاع الشرعية به، وكذلك بالنسبة للأدوية أو أي إنتاج صناعي أو غيره. ولننظر بعد هذا إلى أثر ذلك على المجتمع وعلى التنافس الدائم باتجاه هبوط الأسعار وتحسين الإنتاج وتطويره. وهذا ما يؤدي إلى زوال كم كبير من منتجات اللهو والضرر ومضيعة الوقت والجهد، وهو ما يفيد عموم الناس والمستهلكين. فأي النظامين أحق أن نصفه بأنه أرقى وأمثل ما يمكن أن تعرفه البشرية وأحرى أن تطبقه وتخضع لقوانينه؟! إنه ولا شك النظام الرباني الذي أنزله اللطيف الخبير.

النظام النقدي والمالي في الإسلام نظام الذهب والفضة

وإذا انتقلنا من هذه الأمثلة في أحكام العلاقات الاقتصادية إلى أحكام النظام النقدي والمالي، نجد الفروق واضحة بين النظامين؛ فروقًا في الأحكام والقوانين وفي النتائج؛ من حيث إنسانية المعالجات ومثاليتها، ومن حيث ازدهار الحياة وطمأنينة العيش وأمن المجتمعات وكفاية الأفراد ونهضة الإنسان. فقد أباح الإسلام تداول النقود بكل أشكالها، ذهبيةً أو فضيةً أو غير ذلك من معدنية أو ورقية، وأباح الصرف بين العملات المختلفة؛ عملة الدولة الإسلامية وغيرها من عملات الدول الأخرى، وجعل للدولة أن تسكَّ النقود وتصدرها؛ ولكنه حرَّم إصدار أي نقد بأي قيمة ما لم يكن له غطاء يمكِّن حامله من استبداله في أي وقت بقيمته المنصوص عليها قانونًا من عين الذهب أو الفضة. فأي نقد تصدره الدولة معدنًا كان أو ورقًا يجب شرعًا أن يكون مغطى بذهبٍ أو فضة تساوي قيمته التي يُتَداول بها. وهكذا فأموال الناس محفوظة لأنها مقوَّمة بأحد المعدنين اللذين قيمتهما ذاتية، وعندما امتلكها صاحبها إنما امتلكها على أساس قيمتها من ذلك المعدن، ولأن قيمتها ثابتة بثبات

قيم الذهب والفضة. وهذا يؤدي إلى استقرار في النظام النقدي بسبب الثبات في الأساس الذي هو مقياس قيمة وحدة النقد. وعلى ذلك فلا يجوز للدولة أن تصدر أي كمية من النقد من غير الذهب أو الفضة أو أن تطبع أوراقًا نقدية جديدة أو أن تصدر سندات مالية إلا إذا امتلكت قيمتها من الغطاء الشرعي؛ أي من الذهب أو الفضة، وبحيث تحافظ على قيمة النقد الموجود في العالم، فتظل قيمة الوحدة النقدية المغطاة بالذهب ثابتة بالنسبة للذهب والوحدة النقدية المغطاة بالفضة ثابتةً بالنسبة للفضة. وهكذا فإن نقد الدولة الإسلامية هو نقد يدخل الأسواق العالمية من أول يوم يوجد فيه، ويقبل عليه الناس أينما كانوا بغير خوف لحفظ أموالهم فيه، ويقبلونه أكثر من غيره في تعاملاتهم التجارية والمالية لأنه مضمون القيمة ومستقر، وليس عرضةً للتضخم. وبذلك فالنظام النقدي الإسلامي نظام أمين، ومؤتمن على أموال الناس جميعًا، لا يقتطع منها نتيجة أي حدث، ولا مع مرور الزمن. وهو نظام يبيح التبديل والصرف بين الذهب والفضة، وبين النقد المغطى بالذهب وذاك المغطى بالفضة، وبين العملات المختلفة مهما كان غطاؤها، ولو كانت أسعار الصرف متفاضلة ومتغيرة. وبما أن نقد الدولة الإسلامية ثابت القيمة فإنه على المدى الطويل دائم الارتفاع بالنسبة للعملات الأخرى التي لا تخضع لقيد الغطاء الذهبي أو الفضي والتي تفقد من قيمتها باستمرار؛ وعلى ذلك فإن النظام النقدي الإسلامي هو نظام القاعدة الذهبية، أو نظام المعدنيْن، الذهب والفضة.

أما النظام النقدي والمالي الذي آلت إليه الرأسمالية وتقوده أمريكا اليوم فهو نظام الهيمنة على ثروات الشعوب وجهودها، هو نظام إنهاكها وانتهاك كل القيم في سبيل مراكمة الأموال والثروات بأجلى وأبشع صور الجشع والظلم. إنه صورةٌ وأسلوب من أساليب الاستعمار بصوره المتعددة والمتجددة، وكل ذلك تحت عناوين برَّاقة من الحرية وحقوق الإنسان والتقدم، وخطط كاذبة تعد بالتنمية والقضاء على الفقر والمرض والتخلف. وهكذا يفرضون على الشعوب بالقوة والخداع وبالعملاء تشريعات اقتصادية ومالية، وخططًا إصلاحية وتنموية وكأنها وصفات طبية للعلاج، فإذا بها وصفات للإيقاع بالشعوب في فخاخهم، وربطهم بهم لتسخيرهم واستعبادهم فينهبون ثرواتهم، حتى إذا قضوا عليها، ابتكروا خططًا جديدة لمعالجة الوضع الجديد، وهي في الحقيقة لامتلاك مرافق البلاد ومصادرها بشكل مباشر، فإذا ما تمَّ لهم ذلك شرعوا في خطط وأساليب جديدة تحت عناوين وصْفات العلاج، وهكذا إلى أن يتاجروا بأعضاء البشر ويضخوا دماء الناس من شرايينهم إلى بنوكهم وخزائنهم. وهكذا فالتنمية ومشاريعها في النظام الرأسمالي ليست إلا الهيمنة على الشعوب واستعبادها، وشعار القضاء على الفقر في النظام الرأسمالي ليس إلا ثرثرةً مخادعة، وحقيقته إفقار الأغنياء والقضاء على الفقراء، وإن استعراضًا سريعًا للنظام النقدي العالمي اليوم يبين بوضوح هذه الحقيقة الصارخة.

تطور النظام النقدي الرأسمالي إلى نظام ورقة الدولار

إن النظام النقدي السائد في العالم اليوم يستحق أن يسمى بجدارة نظام الدولار أو قاعدة الدولار؛ حيث إن الدولار أو أي ورقة نقدية تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية يقبلها العالم، ويعدها ذات قيمة بحسب الرقم الذي تسجله عليها، من غير أي رصيد بديل ذي قيمة حقيقية، وهذا مفروض على العالم بالخداع والتآمر والقوة والاستغلال.

لقد كان الناس تاريخيًا يتعاملون على أساس القاعدة الذهبية، ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأ يظهر تقنين لهذا النظام وتنظيمٌ لأجل التجارة الخارجية والمبادلات الدولية، فعمدت كثير من الدول إلى تحديد قيم ثابتة لعملاتها، فعلى سبيل المثال صدر بتاريخ ١٨١٦/٦/٢٢م قانون في بريطانيا يحدِّد قيمة الجنيه الإسترليني بوزن ٧,٩٨٨ غرام من الذهب. وصدر في فرنسا قانون بتاريخ ١٨٠٢/٤/١٠م قانون يحدد قيمة الفرنك الفرنسي بوزن ٣٢٢,٥٨ ملليغرام من الذهب. وصدر في ألمانيا بتاريخ ١٨٧٣/٨/٩م قانون يحدد قيمة المارك بوزن ٣٩٨,٢ ملليغرام من الذهب. وكذلك بالنسبة للروبل الروسي حيث تحدَّدت قيمته سنة ١٨٩٧م بوزن ٧٤٤ ملليغرام من الذهب. وكذلك الدولار الأمريكي، فبعد تقلبات عديدة تحددت قيمته بوزن ١,٥ غرام من الذهب بموجب قانون صادر بتاريخ ١٩٠٠/٣/١٤م، ويعرف باسم ميثاق المعيار الذهبي. وعلى هذه الأسس لم يكن ثمة مشاكل في التجارة الدولية والمبادلات النقدية؛ إذ يتحدد من كل عملة ما يعادلها من عملة أخرى على أساس قيمة كل منهما من الذهب. واستمر هذا الحال من اعتماد القاعدة الذهبية في العالم حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

ولما اتسع نطاق هذه الحرب وزادت نفقاتها عن طاقات الإنتاج في الدول المتحاربة، أخذت هذه الدول تفرِّغ خزائنها من نقودها ومما لديها من غطاء ذهبي، وكذلك تصدر نقدًا ورقيًا إلزاميًا بكميات كبيرة من غير وجود غطاء لها، فتلاشى نظام القاعدة الذهبية وسقط نظام النقد الدولي. ورغم محاولات إصلاح هذا النظام بعد نهاية الحرب؛ إلا أن المحاولات كلها لم تفلح؛ إذ كانت معظم أرصدة العالم من الذهب قد أرسلت إلى الولايات المتحدة الأميركية التي لم تتأثر بنفقات الحرب، وكانت الدول المتحاربة الأوروبية في حالة دمار وعجز وخزائن فارغة، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة ١٩٢٩م التي ضربت أمريكا والعالم آنذاك. وطفقت دول أوروبا تمتنع عن تبديل عملاتها بما ينبغي أن تعادله قانونيًا من الذهب، وأعلنت ما بين العامين ١٩٣١م و١٩٣٦م وبشكل متتابع كل من بريطانيا وجميع مستعمراتها واليابان وأمريكا وبلجيكا ولوكسمبورغ وفرنسا وهولندا وإيطاليا وسويسرا التوقف عن تبديل عملاتها بالذهب. ثم اشتعلت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م – ١٩٤٤م التي دمَّرت اقتصاد دول أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي واليابان، وتدفقت أموال هذه الدول وأرصدتها الذهبية إلى الولايات المتحدة بشكل رأسمال هارب

من الحرب أو لأجل مشتريات عسكرية، حتى صار ثلثا الاحتياطي العالمي من الذهب بحوزة أمريكا.

اتفاقية بريتون وودز ونظام الصرف بالذهب

ومع نهاية الحرب الثانية، ونتيجة للخسائر والدمار في أوروبا، وللفوضى النقدية، وما آلت إليه أمريكا من قوة اقتصادية ومالية، سارع قادة العالم والمسؤولون إلى عقد مؤتمر دولي لتنظيم الأوضاع النقدية الدولية والتجارة الخارجية، فانعقد مؤتمر بريتون وودز ((Bretton Woods الذي استمرَّ من أول تموز إلى الثاني والعشرين منه سنة ١٩٤٤م، في نيوهمبشاير في الولايات المتحدة وحضرته ٤٤ دولة. وبسبب أوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية وُلدت اتفاقية بريتون وودز التي تمكَّنت بها أمريكا من وضع أسس ومقدمات سيطرتها النقدية والاقتصادية على أوروبا والعالم، وأن تقدم الدولار كعملة صعبة وكملك للعملات وتضفي عليه ثقة عالمية. وبدأت مرحلة جديدة لنظام نقدي دولي جديد سمِّيّ نظام الصرف بالذهب، واستمرت هذه المرحلة من سنة ١٩٤٤م إلى سنة ١٩٧١م، حيث صار هذا النظام ضارًا بدولار أمريكا وخطرًا على اقتصادها، فأعلن الرئيس الأمريكي نيكسون إلغاءه من غير أي اكتراث بالاتفاقية أو تعهداتها أو بأي خلق.

لقد نصت اتفاقية بريتون وودز على تحديد قيمة أي نقد لأي دولة بمقدار من الذهب؛ ولكنها لم تشترط وجود غطاء ذهبي للكميات التي تصدرها من نقدها، ولم تشترط عليها أن تعطي الذهب مقابل عملتها باستثناء أمريكا؛ ولكن هذه الدول كان عليها أن تحتفظ في بنوكها المركزية بكمية من الدولارات لتكون هي الغطاء لعملتها، وكان سيان أن تحدد قيمة الوحدة النقدية بوزن مقدَّر من الذهب أو بالدولار. وحددت أمريكا قيمة الدولار بما يعادل ٣٥ دولارًا للأونصة، وتعهدت بأن تستبدل دولارها بالذهب عند الطلب... ونصت الاتفاقية على عدم السماح بتقلب أسعار النقد إلا بمقدار ١٪ صعودًا أو هبوطًا، وبما أن هذه الدول خرجت محطمة من الحرب وخزائنها خاوية، وخرجت أمريكا قوية وثلثا ذهب العالم بحوزتها، فقد كان على هذه الدول أن تستدين الدولار من أمريكا، لتجعله غطاءً لإصدار نقدها، وإذا تعرضت لضائقة مالية أو تعرض نقدها لاضطرابات فعليها أن تحافظ على سعره المنصوص بما لا يتجاوز تغير ١٪؛ لذلك ستضطر لاقتراض الدولار لتزيد من السيولة، ولا يحقُّ لها تخفيض قيمة عملتها إلا بشروط. أما أمريكا فقد استعدَّت لتقديم الذهب مقابل الدولار وكانت قادرة على ذلك بشكل قوي. وهكذا فإن أراد حامل نقد معين أن يحصل على الذهب مثلًا مقابل ماله، فعليه أن يحصل على الدولار أولًا، ومصدر الدولار هو البنك المركزي الذي أصدر هذا النقد، وبعد ذلك يحصل على الذهب مقابل الدولار، وهذا ينطبق على كل الناس والمؤسسات والدول. وبهذا صار الدولار غطاءً واحتياطيًّا في البنوك المركزية، وصار موضع ثقة وأمان تفتقده

العملات الأخرى. وتربع على عرش النقد العالمي. لقد سمي هذا النظام نظام الصرف بالذهب، وحقيقة معناه أنه نظام قاعدة الدولار أولًا ثم الصرف بالذهب. ولأجل مراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية ومعالجة ما يترتب عليها، قررت الاتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي كمؤسسة عالمية تشرف على تنفيذها وحسن سيرها، وعلى المعاملات النقدية والمالية وأسعار الصرف، وتمنح القروض، وقد كانت أي دولة تحتاج أن تخفض عملتها ملزمة بأخذ القروض قبل ذلك، وفوائد القروض ترجع إلى أمريكا. وكذلك كان مما تقرر إنشاؤه في هذه الاتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ وذلك لإحكام حلقات السيطرة الاقتصادية على الدول الكبرى وعلى العالم.

لقد كانت هذه الاتفاقية بالنسبة لأمريكا دجاجة تبيض ذهبًا، فطفقت تُنشئ المؤسسات الدولية وتُتبعها للبنك الدولي وتعدِّل وتُضيف إلى قوانينها وقوانين الصندوق كلما وجدت حاجة لمد أذرعها الأخطبوطية وبسط سيطرتها الاقتصادية والمالية. ثم جاء إعلانها عن مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا المحطمة بعد الحرب، وذلك بهدف الاستثمار، بل بهدف الاستعمار الأمريكي للعالم وضرب القوى المنافسة لها اقتصاديًّا وسياسيًّا. وقد وضع هذا المشروع وزير الخارجية الأمريكي الجنرال جورج مارشال وأعلنه بنفسه في ٥ حزيران سنة ١٩٤٧م في خطاب أمام جامعة هارفارد، وهو كان رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي إبان الحرب العالمية الثانية.

لقد سارت الأمور بعد ذلك على ما يرام بالنسبة لأمريكا، وكذلك بالنسبة لأوروبا التي كانت تستفيد من إعادة إعمار بلادها ومصانعها، والتي كانت كذلك متنبهة إلى أهداف أمريكا وبخاصة بريطانيا وفرنسا، فكانت تنهل من هذه القروض الضخمة، وكانت لأمريكا أيضًا في إقراضها وفي الاستثمار بها منافع ضخمة. وجراء تسيُّد الدولار على العملات العالمية والثقة به ومصداقية تبديله بالذهب بالسعر المنصوص عليه في اتفاقية بريتون وودز، ازداد الطلب عليه، فكانت أمريكا تطبع هذه الورقة (الدولار) بشكل مستمر، فازدادت كميته في الأسواق بشكل كبير، وأحست دول أوروبا بالخطر عليها من هذه الورقة التي تطبعها أمريكا وتقدمها أثمانًا وقروضًا، فأدركت حاجتها للذهب وأخذت تطلبه وتستبدله بالدولارات التي أخذت تتراكم في بنوكها، وكانت أمريكا ملزمة بتسليم الذهب مقابل الدولار بالسعر المثبت ٣٥ دولارًا للأونصة؛ ما أدى إلى بدء ذوبان الأرصدة الذهبية المتراكمة في خزانتها، وقد ساهم في هذا الأمر العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي والذي لم يكن يشكل أزمة لها بادئ الأمر بسبب قدرتها على تحمل العجز عبر طباعة أوراق الدولار وبسبب غناها وملكيتها لكميات هائلة من الذهب، إلا أن ازدياد حجم الطلب على الذهب وتراكم العجز في ميزان المدفوعات أدى إلى أزمات نقدية هددت زعامة الدولار وأقلقت أمريكا.

بريتون وودز من نعمة إلى نقمةً على أمريكا

يشرح الأستاذ فتحي سليم في كتابه «نظام النقد الدولي» هذا الأمر بتفصيل فيقول إن الولايات المتحدة استطاعت بفضل الحرب العالمية الثانية أن تكدس في صناديقها أكثر من ثلثي ذهب العالم، أي حوالى ٢٥ مليارًا من الدولارات – آنذاك - في حين كانت أرصدة الدولارات الورقية الموجودة في العالم أقل من ربع هذه القيمة، فالدولار آنئذ كان مغطى بالذهب بنسبة تفوق ١٠٠٪ بأكثر من أربعة أضعاف. ثم صارت تزيد كمية الدولار في الخارج وتنقص كمية الذهب عندها، ففي العام ١٩٤٩م، بلغت كمية الذهب عندها ٢٤,٥ مليار دولار، والدولارات في الخارج ٦,٢ مليار دولار. وفي العام ١٩٥٧م، انخفضت الأرصدة الذهبية إلى ٢٢,٨ مليارًا، وارتفعت كمية الدولار في الخارج إلى ١٤,٦ مليارًا، واستمرت التغطية كافية إلى العام ١٩٦٠م؛ حيث تعادلت كمية الذهب ١٨,٨ مليار دولار مع كمية الدولار ١٨,٧ مليارًا، وهنا بدأت النذر بقدوم الأزمات النقدية، وصار الاختلال في العام ١٩٦٥م ملحوظًا ومقلقًا؛ حيث انخفضت أرصدت الذهب عند أمريكا إلى ١٤ مليار دولار في حين ارتفعت دولاراتها في الخارج إلى ٢٥,٢ مليارًا. وبلغت أزمة الذهب والدولار أوجها منتصف شهر آذار سنة ١٩٦٨م؛ حيث تسارع ذوبان الرصيد الأمريكي من الذهب فبلغ ١٠,٥ مليار دولار في حين كانت الدولارات في الأسواق ترتفع نحو الـ ٤٠ مليارًا. أي أن الغطاء الذهبي للدولار كان بُعَيْدَ اتفاقية بريتون وودز أربعة أضعاف وبعد حوالى ٢٥ سنة تدهور إلى الربع، أي أنه انخفض ١٦ مرة.

وهكذا صار التزام أمريكا بالاتفاقية ضارًّا بها، وتوالت عليها الأزمات؛ إذ انكشفت القيمة الفعلية للدولار مقابل الذهب وهي تقارب ١٦٠ دولارًا للأونصة في حين هي ملزمة بتسليم أونصة مقابل كل ٣٥ دولارًا، وتفرض على العالم شراءه بعملاتها على هذا الأساس، ما أدى بالحكومات أن تعمد إلى التوقف عن شراء الدولار وإلى التخلص منه بطلب الذهب، وصار الرصيد الذهبي الأمريكي على وشك التلاشي، فما كان من أمريكا إلا أن تعلن في ١٥-٨-١٩٧١م بكل جبروت وصلافة وبغير اعتبار لأي خلق التوقفَ عن الالتزام بالاتفاقية، وبالتصرف باعتبار الدولار هو قاعدة النقد وفرضه على العالم بقوتها العسكرية والاقتصادية.

أمريكا تلغي اتفاقية بريتون وودز بالقوة وبغير قانون ولا أخلاق

قال حزب التحرير في نشرةٍ أصدرها في ١٦-٨-١٩٧١م تحت عنوان أزمة النقد: «في ليلة الأحد ١٥ آب ١٩٧١م ظهر الرئيس نيكسون على شاشة التلفزيون بعد خلوة استغرقت ٤٨ ساعة في «كامب ديفيد» ليقول للأمريكيين: «إن الدفاع عن الدولار ومكافحة البطالة وتحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات هي كلها عناصر أساسية لسياسة اقتصادية جديدة، الغاية منها حفظ مركز الولايات المتحدة كأول دولة اقتصادية في العالم» ثم أردف قائلًا: «هل سيبقى هذا البلد القوة الاقتصادية الأولى في هذا العالم، أم أننا سنستسلم ونقبل بأن نكون الدولة الثانية أو

الثالثة أو الرابعة؟ هل سنحافظ على القوة التي جعلت الحرية والسلام ممكنين في العالم أم أننا سنتقهقر؟ كل ذلك رهن بروح المناقشة التي ستظهرونها. يجب علينا أن نعيد لهذا البلد الإيمان الذي ساعدنا على بناء أمّة كبيرة في الماضي والذي سيساعدنا على أن نقولب عالم المستقبل». بهذه الكلمات أعلن الرئيس الأمريكي سياسته الاقتصادية لمواجهة الأزمة النقدية العارمة التي كادت أن تقصم ظهر الاقتصاد الغربي برمّته، وتجرَّ معها البلدان التابعة للغرب. فكانت خطة نيكسون لطمة للعالم الحر قلبت مقاييس التجارة الدولية، وزرعت الفوضى في بورصات العالم الغربية، ثم جعلت عملات البلدان الصناعية تتراقص».

نعم، هكذا ألغت أمريكا التزامها بخطاب من رئيسها، ومنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا وهي تواصل نهب العالم بورقة الدولار، تطبعها وتقدمها قيودًا وأرقامًا على أوراق، فتسحب أموال الناس من خزائنهم وجيوبهم آليًّا وبشكل مستمر. فهل هذا نظام يصح الخضوع له فضلًا عن الرضا به والتباهي بالسير فيه في مقابل نظام النقد الإسلامي الذي يقوم على قاعدة الذهب أو المعدنين! وماذا يقال لهؤلاء الذين يستنكرون أو يسخرون عند ذكر النظام الإسلامي الاقتصادي والنقدي سوى أنهم جهلة وببغاوات وغافلون!

أمريكا تنهب العالم بالدولار وبقوانينها المفروضة بالقوة

ثم عمدت أمريكا إلى خطط ومؤامرات لضرب فكرة الغطاء الذهبي واعتماد الذهب كنقد، وإلى جعله مجرد سلعة كسائر السلع، وإلى تعميم اعتماد نظام الورق الإلزامي، ولتتربع ورقة الدولار على عرش العملات بل لتكون قاعدة لها وغطاءً، وليكون هذا هو نظام النقد الدولي.

وإذا أضفنا إلى هذا النظام النقدي أخطر ما نتج أيضًا عن النظام الرأسمالي كأنظمة الربا المصرفي وشركات المساهمة، وما أنتجوه بناءً عليها من معاملات مالية يتفنَّنون في ابتكارها، فإننا نقف أمام عمليات موغلة في الفحش في نهب ثروات الشعوب ومصِّ دمائها بتشريعات مفروضة بقوة القانون بل بقانون القوة، وأمام نظام أزمات ضخمة وخطرة لدول العالم وشعوبه تتلاحق حتى ينفجر هذا النظام برمته إن لم يُستأصل من جذوره قبل ذلك. وكمثال على ذلك ما تفرضه أمريكا عبر تشريعات تجعلها دولية لفتح أسواق العالم أمام شركاتها وأصحاب رؤوس المال الضخمة؛ وذلك تحت عناوين مثل حرية السوق والتجارة العالمية الحرة والانفتاح والاستثمار وما شاكل ذلك، وما تفرضه على الدول من قوانين لحماية المستثمرين وأموالهم من أي خطر، ثم ما يقوم به هؤلاء من عمليات بل مؤامرات مقصودة ومتفق عليها في أي بلد أو منطقة يقصدونها لضخِّ البلايين من أموال الناس إلى خزائنهم بأهون الأسباب وأسرعها. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

الصندوق الأسود للفكر الغربي (١)

ثائر أحمد سلامة

بعد دراسة بحثية مفصلة استغرقت أكثر من خمس سنوات لأصول المبدأ الديمقراطي، العلماني، الليبرالي، الرأسمالي، تبينت لنا الجوانب التالية التي تنقض الأسس الفكرية التي قام عليها ذلك المبدأ، وتظهر تناقضاتها المعرفية (الإبستمولوجية)، وتسلِّط الضوء على عجز الديمقراطية والعلمانية عن تشريع أي قانون يحقق العدالة في المجتمع، أو يبين الحقوق وينظمها، أو يبين المصلحة العامة التي ستتأسَّس الدولة بهدف تحقيقها أو يحدد الخير والشر، أو الصواب والخطأ على وجه يحقق تأسيسًا مرجعيًّا للتشريعات لتحقِّق مقاصد تشريعية وأعرافًا مجتمعية محددة. وفوق ذلك، وبعد دراسة مستفيضة للتنظير الفكري والتأسيس القانوني لمرجعية أصل السلطة أو مصدرها، بحسب منظري الفكر الغربي أنفسهم، فإن هذه الدراسة تطرح وبكل قوة مأزق الدولة الحديثة؛ المأزق الفكري المعرفي (الإبستمولوجي) المتمثل في:

أولًا: مأزق إحداث الشرخ الفكري بين الإنسان ووظيفته في الحياة، وبين الحياة نفسها:

وقد توصلت دراستنا البحثية لأصول المبدأ الديمقراطي، العلماني، الليبرالي، الرأسمالي إلى بيان:

١- افتقار المبدأ الديمقراطي - العلماني - الليبرالي إلى وجود فكرة كلية (holistic world view) عن الكون والإنسان والحياة، الأمر اللازم لتشكيل منظومة فكرية تصلح معها إطارًا تنبثق منه أسس عقدية تنبثق عنها أنظمة لمعالجة المشاكل، سواء أكانت مشاكل اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم أخلاقية.

٢- عدم تقديم المبدأ الديمقراطي/ العلماني سَرْدِيَّةً أو روايةً تفسرُ فيها للإنسانِ الغايةَ من وجودِهِ، فلم تَسْرُدْ له قصة وجوده وارتباطه بالخالق وبالكون والحياة، وأثَر ذلك التفسير على سلوكه بما يتضمنه من تفاصيل منهج الحياة الذي يجب أن يعيش على أساسه، وبما يحويه من نظرية قيمية تحدِّد للإنسان القيم التي يعيش لتحقيقها أو التي يمكنه اتخاذها مقاييس لأعماله. وفوق ذلك، فإنها عمدت إلى فصله عن الرواية أو التفسير الذي يمتلكه هو عن الكون والإنسان والحياة، بما عمدت إليه من قطع الحبل السُّرِّيِّ بينه وبين ذلك المنهج، وتلك القيم، فلا هي قدَّمت له منهجًا ولا تفسيرًا، ولا حتى حفلت بالقيم، ولا تركته يعيش وفق منهجه وتفسيره وقيمه! وهذا الأمر تناقض عقلي، وإشكال فكري ضخم. فإن

إدراك الغاية من الوجود ليس بالأمر الثانوي الذي يمكن أن تتجنَّبه الآيديولوجيات بسهولة، ولا يمكن أن يكون أثر انعدامه من التصوُّر على حياة البشر إلا مدمرًا؛ إذ لا يمكن بحال إحداث شرخ فكري في العقل البشري بين التصوُّر عن الغاية من الوجود والمنهج والقيم من جهة، وبين الحياة من جهة أخرى، كما ولا يصح أن تخلو الحياة من ذلك التصوُّر، والعلمانية إنما هي فصل لذلك التصور عن الحياة نفسها!. كذلك، فإن فصل منهج الحياة -الذي تريد العلمانية للإنسان أن يخطه بعيدًا عن أي معتقد يضع له تصورًا عن وظيفة ذلك الإنسان في الحياة (الغاية من وجوده، والمسؤوليات والتكاليف المترتِّبة على هذا التصوُّر) - هو أمر بالغ في التناقض! فكيف لإنسان أن يعزل منهج حياته عن السؤال المركزي المتعلق بدوره ووظيفته ومسؤولياته التي وجد في هذه الحياة ليقوم بها!؛ حيث إن ذلك التصور عن الوجود والحياة لا بد أن يعطي آلية (ميكانيزما) أو طريقة أو منهجًا يبين السلوك والاعتقاد الذي يجب القيام به لأجل بلوغ تلك الغاية أو ذلك الهدف الذي لأجله يعيش الإنسان في هذه الحياة!.

ثانيًا: مأزق شرعية السلطة (مرجعيتها ومصدرها):

نظّرَ مفكرو الفكر الغربي لضرورة وجوب بناء قيام الدولة، ودستورها، وقوانينها على أساس تحقيق مبدأ السيادة للأمة، وأن تكون الأمة مصدر السلطات على الحقيقة، فسبب وجود الدولة (السلطة) يجب أن ينبثق عن هذا الأصل وأن تستند إليه لتحقيق شرعية استمراريتها، ويعتبر هذا التأصيل الضمانة الأصيلة لتحقيق سيادة الأمة أو الشعب؛ إذ إن السلطة لا تكون شرعية إلا حين تكون وليدة «**الإرادة العامة general will**»[١] للأمة. وأيضًا، ولأنه لا يمكن أن تتمتع الأمة بحقها في السيادة المطلقة، وأن تكون مصدر السلطات، إلا إذا تم تمكينها من ممارسة الأعمال التي تُظهر سيادتها، وأن تحقق هذه الأعمال تجسيدًا حقيقيًّا لتلك السيادة. وأيضًا، ولأنه لن تكون الأمة مصدر السلطات على الحقيقة إلا إذا كانت التشريعات والقوانين هي التعبير عن إرادتها هي؛ ذلك الشرط الذي يُبنى عليه شرط وجوب طاعة الأمة للقانون والدستور، على اعتبار أنها ستطيع الدستور والتشريعات التي تجسِّد إرادتها العامة، وتجسِّد تعبيرها عن

١ ينظر فلاسفة عصر التنوير (روسو) لمصطلح: الإرادة العامة **general will** على أنه مفهوم يختلف عن مفهوم إرادة الجميع أو المجموع will of all، فإرادة المجموع تمثل محصلة مجموع الإرادات الفردية، وتتضمن ما يريده الأفراد لأنفسهم ومصالحهم دون أن تتضمن اعتبارات مصالح الآخرين، وهي إرادات متصارعة تقدم مصلحتها الذاتية، يمكن التوصل إليها بالانتخابات مثلًا، فينتخب الأفراد من يحقق لهم مصالحهم في قضايا معينة يطرحها المرشح في برنامجه الانتخابي، أما الإرادة العامة، فهي إرادة المجتمع، ويهمها مراعاة المصلحة العامة، وهي إرادة مجموع المجتمع لا أغلبيته ولا إرادة فئة منه دون غيرها، يقول روسو «إن الإرادة العامة وحدها هي التي تستطيع توجيه قوى الدولة نحو تحقيق الهدف من إنشائها، وهو الخير المشترك؛ لأنه إذا كان تعارض المصالح الخاصة هو الذي جعل إنشاء المجتمعات ضروريًا، فإن اتفاق هذه المصالح نفسها هو الذي يجعلها في حيز الإمكان، ولو لم يكن هناك شيء من الاتفاق بين هذه المصالح لما قامت مجتمعات مطلقًا».

سيادتها وامتلاكها لسلطانها طبيعيًّا! وستحتاج لمبرر لوجوب طاعة الدستور والتشريعات إن فقدت هذه الصفة!

فإن لم تكن الصلة وثيقة وحقيقية بين الأمة وبين السلطة في الشؤون المتعلقة: بإنشاء التشريعات والقوانين، وفي اختيار السلطة، وتوكيلها بالنيابة عن الأمة في الحكم والتشريع والقضاء المتجسد في واقع سياسي، أو قانوني بما يحقق تجسيدًا حقيقيًّا وفعليًّا لممارسة الأمة لتلك السيادة، كي تكون الأمة مصدرًا للسلطات فعليًا، فإذا ما عجز الفكر الغربي عن إيجاد ذلك التجسيد الحقيقي في الدولة الحديثة، فإن السلطة المنبثقة عنه لن تكون مجسدة على الحقيقة لإرادة الأمة العامة، ولا لأصل أن الأمة مصدر السلطات، وأن لها السيادة والسلطان؛ ويترتب على ذلك أن تفقد الدولة شرعيتها، وأن ينهار عقدها الاجتماعي، وأن تتحول من سلطة ديمقراطية إلى سلطة استبدادية.

هذا وقد فشل النظام الديمقراطي – العلماني – الليبرالي قانونيًّا، وفعليًّا في ضمان تحقيق مبدأ السيادة للأمة أو أن يجعلها مصدر السلطات على الحقيقة، فلا أصل السلطة السياسية، ولا مصدرها آتٍ من «الإرادة العامة» للأمة أو الشعب، فلا يكتسب النظام شرعية قيامه من الأمة، صاحبة السيادة نظريًّا؛ وذلك لأن الأصل كان أن تتجسد تلك العلاقة بين الأمة والسلطات، عبر تمكين كافة الشعب من حقه في السيادة والسلطان، وتشريع القوانين بصورة تمثِّل كل فرد في الأمة من ذلك الحق تمثيلًا صحيحًا إجماعيًّا؛ ولكن الواقع كان صخرة صماء أمام هذه الفكرة، لأنَّ جَمْعَ الناسِ كلهم على صعيد واحد، واستشارتهم في كل أمر يتعلق بأنظمة الحكم والإدارة، وبمن يمثلهم، وبما يشرع لهم من تشريعات، وبتحديد ما هي مصلحتهم العامة، وكيف تُرعى، وأن يُجْمِعُوا على ذلك أمر مستحيل؛ فكان التنازل الأول بأن انتقل الفكر الغربي من **ممارسة الحق** فعليًّا إلى **التمكين** من ممارسة الحق[٢]، وأن يؤخذ برأي الأغلبية، بدلًا من الإجماع، وكانت الصخرة الثانية باستحالة الوصول لرأي الأغلبية عبر تمكين الناس من اختيارهم مباشرة للقوانين والتشريعات والنظم التي سيحكمون بها، وبكيفية تطبيقها عليهم،

فتنازل الفكر الغربي ثانية بأن جعل تجسيد هذه الإرادة العامة، وهذا الحق في السيادة والسلطان في الواقع السياسي عن طريق انتخاب النواب، بصورة «تضمن» -نظريًّا، وتفشل عمليًّا- في تمثيل رأي السواد الأعظم أو أغلبية الأمة، بدلًا من إجماعها، ذلك الحق الذي ادَّعت أنها تأسست بُغيةَ تحقيقه!. وإلى جانب فشل الفكر الغربي في تقنين نظامٍ يضمن

٢ أي بالحق في المشاركة في الانتخابات، فمن شاء شارك، أو عزف، بدلًا من أن يُستشار الناس مباشرة، ولكن المشكلة هي أن النتيجة لن تكون بحال تمثيلًا حقيقيًا للأغلبية الحقيقية، علاوة على أن تكون تمثيلًا للإجماع، وذلك لطبيعة العملية الانتخابية نفسها، أي لطبيعة الآليات التي تعمل وفقًا لها، وبالتالي فالتمكين من ممارسة الحق في ظل فشل الآليات التي توصل إليه، عبث لا يترتب عليه تمثيل الأمة أو تعبير الأمة عن سيادتها على الحقيقة.

تمثيل القائمين على وضع التشريعات والقوانين (النواب) لرأي المجتمع وفقًا لما يحقق تمثيل كل منهم لإجماع الأمة أو حتى لرأي الأغلبية، فقد أخفقوا أيضًا في ضمانة ألّا تتركز السلطات في أيدي قلة مستبدة بالقرارات! وباستقصاء النظر وتتبع نتائج الانتخابات المختلفة في العالم في المواقع المتخصصة بتلك المتابعات، وجدنا أن الانتخابات لم تكرس رأي الأغلبية، ولا كان الفائز فيها نتاج رأي الأغلبية، وقد وثقنا هذا في غير موضع من هذا الكتاب.

فمن ناحية فشل الفكر الغربي تمامًا في وضع الآليات الضامنة لتحديد كيف تُقتنص وتُستنبط الإرادة العامة، أي الإرادة المستقلة عن إرادات الأفراد المتناقضة تجاه قضايا اجتماعهم، فلم يقم أحدٌ، لا عند سَنِّ الدستور ولا عند تشريع القوانين، بدراسة إرادات مجموع الأمة، ومن ثم طرح ما تناقض منها جانبًا، واصطفاء الباقي ليمثل «الإرادة العامة»، وبناء حلول مشاكل المجتمع وعلاقاته بناء على تلك الآراء، كما نظّر بعض المفكرين الغربيين للتأصيل لمفهوم الإرادة العامة، بل إن العلاقات -في واقع الحال في الدول العلمانية الديمقراطية- قامت على **تطويع تلك الإرادات للقوانين والتنظيمات التي ارتأتها الفئات المتحكمة** في المجتمع والدولة كالأحزاب السياسية والرأسماليين، والمشرّعين، **فلم يعد لمفهوم الإرادة العامة من وجود في الواقع.**

لقد تغافل النظام الغربي عن وضع آلياتٍ لمشاورة الناس في التشريعات التي تهمهم بحيث تعكس إرادتهم أو نظرتهم للخير أو المصلحة (إلا نادرًا)، ونواب مجلس النواب (البرلمان) لا يرجعون إلى قواعدهم الشعبية التي انتخبتهم لاستشارتها، ويتصرفون تصرفًا ذاتيًّا يُحكّم رأيهم الخاص بهم، وما خلا المسائل التي وردت في وعودهم الانتخابية، فإن الغالبية الساحقة من المسائل التي تعرض لهم خلال وجودهم في مجلس النواب (البرلمان) لم يُنْتَخَبوا على أساسها، فإما أنهم يرجعون فيها لرأي أحزابهم السياسية في الغالب، أو لرأيهم الشخصي، فهم لا يمثلون الشعب في تلك الآراء، الأمر الذي تنعدم فيه إمكانية ضمانة حقوق الناخبين أو تحقيق مصالحهم أو تمثيلهم على الحقيقة. وإذا رجعت الهيئات التشريعية في التشريعات والأحكام لرأي الخبراء، فإن الواقع أن المجتمع لم يخوّل هؤلاء «الخبراء» تحديد المصلحة العامة وسن التشريعات بالنيابة عنهم!

ولقد فشل النظام الغربي في وضع الآليات الضامنة لتمثيل الأمة في الهيئات التي ستتجلى فيها سيادتها، بما يمثل رأي سوادها أو أغلبيتها في سلطاتها الثلاث كلها، واستعاض بالأغلبية النسبية عن الأغلبية المطلقة، فمثلًا، في الانتخابات التي فازوا بها؛ حصل الرؤساء الفرنسيون ماكرون على ١٨,١٩٪ وهولاند على ٢٢,٣٪، وساركوزي على ٢٥,٧٪ من آراء من يحق لهم الانتخاب، واعتبروا كلًّا منهم فائزًا بالأغلبية، وهذه أغلبية نسبية لا تمثل الأغلبية المطلقة لآراء الذين يحق لهم الانتخاب، أي إن

الرئيس في الواقع يمثل الأقلية لا الأغلبية، ومثل ذلك ينطبق تمامًا على أي نائب انتُخِبَ لتمثيل الشعب في مجلس النواب. فالسيادة إذًا، ليست للأمة ولا للأغلبية، بل للأقلية النسبية، وبالضرورة، فقد حرمت الأغلبية المطلقة، ناهيك عن باقي الشعب، من **ممارسة السيادة**، أي أن يتجلى رأيهم في الواقع العملي، أو أن يستند السلطان لهم فيعطونه لمن ينوب عنهم بشكل يرضونه، فكيف سنتمكن من وصف دولة فرضت رأي أقلية منها على باقي أطياف المجتمع، وفرضت خضوعهم لذلك الرأي، بأنها تمثل سيادة ذلك المجتمع على الحقيقة؟ وبالتالي فهذا يعبر عن مأزق الدولة في **عدم تمثيل سلطتها للإرادة العامة**، وعدم **تمكين الأمة، ولا حتى أغلبيتها من ممارسة سيادتها عمليًّا أيضًا**؛ لأن ما يتمخض عن هذا أن يَفرضَ النظامُ على الغالبية الساحقة من الأمة[٣] أن تخضعَ لرأي الأغلبية النسبية التي اختارت الحاكم أو النائب،

إن ما يترتب على ذلك هو مأزق قانوني يُظهر عدم استناد الدستور والقوانين، بل والسلطة نفسها للإرادة العامة، وهو السند اللازم كي يستوجب الدستور والتشريعات من الأمة أو الشعب طاعتها أو الخضوع لها، وبالتالي فهذا يؤدي بالضرورة إلى انهيار التأسيس القانوني والفكري للعقد الاجتماعي ويؤسس لجعل الوصف الحقيقي للنظام بأنه مستبد بالإرادة العامة، ومستبد بسيادة الأمة، وبأنه **مفتقر إلى الشرعية الحقيقية** التي جعلها أصلًا: الأساس الذي نظّر أن السلطة يجب أن تحقِّقه وتستند إليه.

هذا ولم تقدم الديمقراطية أي تبرير قانوني: لخضوع الأقليات لرأي الأغلبية، ولا لخضوع بقية المجتمع لرأي **الأغلبية النسبية** التي انتخبت الرئيس أو النواب في مجلس النواب، ولا لخضوع العازفين عن الانتخابات لرأي الذين انتخبوا، ولم تستفتهم في أسباب عدم انتخابهم، وفي رأيهم في البديل لما يطرح عليهم!

لقد أهملت الديمقراطية تمامًا النظر إلى آراء شريحة الممتنعين عن التصويت، المعرضين عن الانتخابات حتى ولو كانوا ٤٠ أو ٨٠ بالمائة من الشعب! وتضع اللوم عليهم، ولا تطرح سؤال استفتائهم في النظام برمته، بل تستعمل الانتخابات ورأي المصوتين وسيلة لإضفاء الشرعية على الحاكم أو النائب مهما كان رأي من رفض التصويت. فهي في الواقع قد جَرَّدَت سوادَ المجتمع الأعظم، ممن لم يدخل رأيُهُ ضمن الأغلبية النسبية (والتي هي في واقعها أقلية المجتمع)، وجَرَّدَت مَن عَزَفَ عن الانتخاب، مهما كانت أسباب عزوفه، من حقهم في ممارسة أعمال السيادة، فصار الوضع إلى **استبداد الأغلبية النسبية بالإرادة العامة وبالسلطة! وحرمان باقي فئات المجتمع من حقوق ثابتة لهم**، فهذا تناقض صريح وقعت الفلسفة الديمقراطية فيه حين طُبقت في

٣ ففي مثال فرنسا ماكرون، انتخبه ١٨,١٩ بالمائة، وهذه أغلبية نسبية، ورفضه ٨١,٨١ بالمائة، وهذه أغلبية مطلقة، فوجب على الأغلبية المطلقة أن تخضع للأغلبية النسبية!

الواقع، وأسست الدولة على أساسه، إذ إنها بنت وجهة نظرها على أساس أن السيادة للشعب كل الشعب مطلقًا، ثم سلبت فئات كبيرة من هذا الشعب حقَّها في العمل السياسي، وفي ممارسة سيادتها، فوضعتها في الأغلال. ثم لم يكن للشعب من مخرج من هذه النتيجة المجحفة للانتخابات التي مكَّنت الأغلبية النسبية من الاستئثار بأعمال السيادة، إلا أن يدخلوا الدوامة نفسها في الدورة القادمة، ويتكرر الأمر نفسه مرة إثر مرة.

لقد خُدع الشعب حين أوهموه بأنه إنما يقوم باختيار الحاكم، وحين أوهموه بأنه يمارس السيادة وأن السلطان له، وأن السلطة شرعية، وأن ما يتمخض عنها من أنظمة حياة وتشريعات واجبة الاتباع عليه، فكانت هذه الدوامة مظلة يخفي تحتها الفكر الغربي سوأته بافتقاره للشرعية الفكرية والقانونية والسياسية.

ثالثًا: ما هو المسوِّغ القانوني لوجوب طاعة الشعب للدستور والتشريعات!

وحيث يُنظِّمُ الدستور[٤] العلاقات الدستورية ويضبط العلاقات بين الراعي (أي السلطة العامة) والرعية، ويحدد مفاهيم ومسؤوليات الدولة الرعوية، ويبين حدود واختصاص كل سلطة في الدولة)، فإننا إن أنعمنا النظر في هذه المفاهيم القانونية نرى أنها كلها أمور تتطلب الاختصاصات القانونية والتقنية، وهي غير متوفرة عند الأمة أو عند النواب أنفسهم؛ لذلك فمجرد مناقشتها من قبل النواب يعتبر خوضًا في مسائل لا اختصاص لهم بها[٥]، ولذلك فإن الأمة بمجموعها تجهل مثل هذه الأمور تمامًا كما يجهلها مجلس النواب نفسه. من هنا فالقول بأن الديمقراطية هي حكم الشعب ليس له واقع إطلاقًا.

لقد فشل النظام الغربي في تحقيق المرجعية القانونية التي تستوجب الطاعة للدستور أو للقوانين من الشعب، سواء أكانت تمثل رأي الأغلبية، أم كانت تمثل رأي الجهات المخوَّلة بصياغة القوانين والدستور؛ حيث إن الأغلبية إذا تصرفت باسم الجماعة أضحى دور الفرد هو الطاعة العمياء لإرادة الأغلبية، وكما اتضح، فإن الدستور لا يمثل انعكاسًا لإرادة الأمة ولا تم تقنينه بالتشاور معها، فمن الذي فرض طاعته عليها؟ وما هو المسوغ القانوني لطاعته إذًا؟. وحيث إن المرجعية القانونية في الدولة العلمانية هي الدستور؛ ولكنه وثيقة وضعها مجموعة من المتشرعين والفقهاء الدستوريين، وعرضت على مجلس النواب (البرلمان) للتصويت، وكما أسلفنا، فمواد الدستور ليست

٤ الدستور هو: مجموع القواعد التي يجبرُ السلطانُ الناسَ على اتباعها في علاقاتهم، وتحدد أنظمة الحكم القائمة على تشريعات وقوانين تبين شكل الدولة وصفتها، وقواعدها وأجهزتها في الحكم والإدارة، والأساس الذي تقوم عليه، (أي: «**الأساس الفكري، أي مجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات التي تُرعى الشؤون بمقتضاها** والذي يحدد حقوق الأفراد، وينظم **العلاقة السياسية** بين الدولة كسلطة تقوم على **رعاية شؤون الناس، وحماية حقوقهم** ورعايتها وبينهم»).

٥ تخيل أن يتم استفتاء من لا اختصاص لهم في قضايا تقنية أو نظرية فيزيائية، أو معادلة رياضية، أو وصفة طبية، أو فتوى شرعية ألا ترى أن مجرد هذا الاستفتاء أمر غير مقبول، فمن نفس الباب استفتاء النواب أو الشعب في الدستور!

من اختصاص النواب **ليكون رأيهم فيها صائبًا**، وهم لا يمثلون إرادة الشعب كما أثبتنا، إذًا: **فما هي السلطة المؤسسة لوجوب طاعة هذه الوثيقة** أو بناء الثواب والعقاب على أساس تلك الطاعة وعدمها، وبناء اعتبار السلوك «حسنًا» أو «قبيحًا» بموافقته أو بمخالفته لما رأته تلك المجموعة من البشر التي وضعت الدستور والتشريعات التي انبثقت عنه؟ وهذه **معضلة قانونية ضخمة**، لا حل لها!

وعليه فإن الدستور نفسه، والذي صاغته هيئة المتشرعين والفقهاء الدستوريين لا يحظى بمرجعية تمثل إرادة الأمة، فيسقط وجوب طاعة أحكامه جملة وتفصيلًا! وحيث إن التشريعات بنيت على الدستور فهي أيضًا **تفتقر لمسوغ لطاعتها!** فالتشريع في الأنظمة العلمانية على الحقيقة هو نتاج عقول وأهواء قِلَّةٍ من المحامين والقضاة وفقهاء القانون، والسياسيين المتنفذين، لا نتاج إرادة الشعب، ولا نتاج ما تراه الجماعة أو أكثرها محقِّقًا لمصالحها.

إن فشل النظام العلماني الديمقراطي في التأصيل للقوة المعيارية للقانون، أي: لمن الحق (في ظل غياب الدين) في إخبار الناس بما يجب عليهم (أو لا يجب) فعله، وليس فقط ما يجب عليهم (أو لا يجب عليهم) فعله تحت طائلة العقوبة، إذا كان من يضع الدستور لا يحظى بتمثيل الإرادة العامة، ولا بتمثيل الشعب، فمن خوَّله بحق إخبار الناس بما عليهم فعله أو تركه، فلماذا على المجتمع أن يطيع ما وثقته الهيئة التشريعية المكونة من بضعة أفراد (فقهاء دستوريين ومحامين وبعض السياسيين) من دستور ارتأته للدولة، ومن ثم فرضت القوانين التي رأتها مناسبة لتلك الدولة، وعلى الأفراد كلهم أن يطيعوها!

رابعًا: مأزق دوام تغيُّر التشريعات، مما يجعل العدالة المطلقة مستحيلة التحقق:

انطلق النظام الديمقراطي – العلماني من منطلق نسبية الحقيقة؛ فقد جعل فلاسفةُ الحداثةِ النسبيَّةَ أصلًا في المعرفة كلها، فالعقل لديهم لا يمكنه التوصل إلى الحقيقة المطلقة القطعية، فلا معايير أو مطلقات أو كليات، ليس ثمة إلا النسبية المطلقة! وجعلوا التغيير والمرونة بديلًا لشريعة جوهرها قائم على الثبات والسعة والقدرة على التجديد، فالتغيير لديهم هو الأساس في حركة المجتمعات والتشريعات التي تنظمها، على أساس دوام التطور والحركة، فالإنسان عندهم كائن متغير، ومن ثم ينبغي أن تكون الأحكام التي تنظم حياته متغيرة، فلا تصلح له شريعةٌ جوهرها الثباتُ (في نظرهم). وأن هذا يعني الحَجْرَ على الإنسان والحكم عليه بالجمود الأبدي!

على الرغم من أن الواقع يضج بعكس رؤيتهم، إذ إن ماهية الإنسان وجوهره لا يعتريهما أي تغيير، فالإنسان هو هو، عقلية ونفسية وميولًا وسلوكًا منذ أبي البشر آدم عليه

السلام إلى يومنا هذا، بما فيه من طاقة حيوية تتمثل بغرائز وحاجات عضوية تشكل ماهيته، وبمحدودية طرق إشباع تلك الطاقة الحيوية، وثبات التقنينات التي تنظم ذلك الإشباع تنظيمًا صحيحًا، وأن هذا لا يتغيَّر بالوسائل المستجدة وتغيُّرها، وقد يتغيَّر الواقع فعلًا، فيحتاج الواقع الجديد لتقنين، إلا إن التقنينَ المنظِّمَ لواقع معين محدد ليس عرضة للتغيير لأنه يعالج ذلك الواقع معالجة معينة يفترض فيها أنها صحيحة!

من العلوم القانونية الموازية لعلم مقاصد الشريعة الإسلامية علم فلسفة القانون، الذي صار يحتل مكانة رائدة في الدراسات القانونية الغربية تحت مسمى: Legal philosophy، نظرًا لطبيعة موضوعاته التي تركز على الاهتمام بدراسة الغايات والحكم التي تكمن وراء النظم القانونية، والكشف عن العلاقة بين القانون والمجتمع؛ إلا أن هذا العلم يصطدم مباشرة بالأسس الفكرية الفلسفية التي تقوم عليها الديمقراطية والعلمانية اصطدامًا إبستمولوجيًّا معرفيًّا لا يمكن حله! إذ إنه لا بد من وجود القيم والمقاييس التي يراد لها أن تسود المجتمع أو أن تكون غايات للتشريعات، مثل تحقيق الأمن، والخصوصية، والحفاظ على النفس والمال، والعدالة؛ ولكن وجود مثل هذه القيم والمقاييس يتعارض مع الأساس الفكري للعلمانية والديمقراطية، ولما يسمونه بالمجتمع التعددي؛ إذ إن وجود المقاييس والقيم خطر على فكرة التعددية من جهة، إذ إنه يتضمن -في نظرهم- فرضًا لرؤى معينة على المجتمع تصادر حق الإنسان في التفكير، وهذا يتعارض مع الأساس الذي انطلقت منه العلمانية في محاربتها جعل الدين أساسًا حين اتهمته بأنه ثابت جامد يفرض رؤى معينة ويصادر حق الناس في التفكير، ومن جهة ثانية: تجعل التشريعات جامدة، في حين إن طبيعتها في نظرهم أنها نسبية ومتغيرة؛ لأن طبيعة الإنسان والحياة أنها متغيرة دائمًا، فلا يمكن للتشريعات أن تكون جامدة في نظرهم، وبالتالي إذا اتصلت بقيم يراد تحقيقها في مجتمع متغيِّر فإنها ستتَّسم بالثبات والجمود، أو أن القيم والمقاييس نفسها تتَّسم بالثبات والجمود، وهذا ضد التطوُّر والتغيير، فإذا لم ترتبط التشريعات بالقيم والمقاييس، فهذا الأمر سيفتح الباب على مصراعيه لمناقضة العدالة، فما كان حرامًا اليوم يصبح فرضًا غدًا، فحين حاكَمْتَ بائع الحشيش بالأمس وسجنته لأنه ارتكب جريمة، تفتح له اليوم محلًا في كل ناصية شارع ليبيع الحشيش قانونيًّا ورسميًّا، فلا شك أن سجنك له بالأمس ظلمٌ له في منظور قانون اليوم، وإذا تبين لك خطأ حكم اليوم وحظرت الحشيش ثانية، فإنك لن تحقق العدالة في أي حال من الأحوال. الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لتفريغ التشريعات من أي غايات ومقاصد مجتمعية تسعى لتحقيقها، وهذه معضلة قانونية تشريعية لا حل لها، وهذا الحال هو كحال من يطلق الرصاص على قدميه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحل الصحيح للقضاء على الفساد السائد في حياة الإنسان اليوم

الكاتب: هاشم صمصام - اليمن

نسعى في هذه المقالة أن نقدم الحل الصحيح للقضاء على الفساد الذي عمَّ الحياة البشرية اليوم وبات المشكلة الكبرى لدى الإنسان، فلم يبقَ شيء على وجه الارض إلا وعمَّه هذا الفساد وطمَّه الظلم؛ فلم يسلم: لا الإنسان ولا الحيوان ولا البيئة من شرور ربائب وأساطين الفساد الذين طغَوا وبغَوا بتطبيق نظام فاسد باطل من وضع البشر، وبالتالي فإنه يجب التخلُّص من هذا النظام الذي أشقى الناس وأباد البيئة.

ابتداءً، يجب علينا معرفة الفساد بعينه حتى نتمكَّن من استئصاله والقضاء عليه.

فالفساد لغةً: من مادة (فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغةً البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحلَّ. قال الله تبارك و تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ٢٠٤ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ٢٠٥﴾

أما الفساد اصطلاحًا: فالمراد فساد نظام حياة الإنسان بيئيًّا وسياسيًّا وإداريًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا وإجتماعيًّا وقضائيًّا وعلميًّا وإعلاميًّا... فإنه لمن المعلوم أن نظام حياة الإنسان ينبثق عن فكر أساسي يحدد معالم هذا النظام وتوجهه الفكري، والنظام العالمي الحالي والسائد الذي يحكم البشرية ويتحكم بكل جوانب حياتها ينبثق عن المبدأ الرأسمالي الفاسد والمتوحش والوضعي، والذي وضعه عقل بشر عاجز وناقص ومحتاج؛ لذلك هو لا يصلح لأن ينظم حياة الإنسان، والدليل هو ما كان من نتيجة لتطبيقه على البشرية، فقد عمَّ الفساد البر والبحر والجوَّ، وصدق الله سبحانه القائل ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٤١﴾. لذلك فالفساد والضنك والشقاء الذي تتلظَّى به البشرية وتكتوي بناره لا ولن يزول إلا بالمنهج الحق الذي ارتضاه الله للعالمين؛ حيث قال الله تبارك وتعالى: ﴿طه ١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ٣ تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ٤﴾، وقال الله تبارك وتعالىٰ ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ١٢٤﴾، وقال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.

وأما الفساد شرعًا، فهو كل ما يتنافى مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها والعمل بها، أي يتناول فعل جميع المحرمات والمنهيات، فهو الخروج عن أمر الله عز وجل. قال الزمخشري: الفساد هو الخروج بالشيء عن حال الاستقامة والنفع. وقال ابن كثير: الفساد هو العمل بالمعصية، كما قال إنه العمل بما يخالف النصوص الشرعية. إذًا، فهو ناتج عن ضُعف الوازع الديني بالنسبة للمسلمين والبُعد عن الله تبارك وتعالى بعدم تحكيم شرعه، وتحكيم غيره من خلقه، وعدم الالتزام بأوامره والانتهاء عن نواهيه. قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ وقال الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ وقال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وقال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٧٠﴾﴾ وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ وقال الله تبارك و تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾﴾ وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾...

وقال الله تبارك و تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ

أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴿٢٦﴾﴾.

هذا وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أن من يدير النظام الفاسد هو من المفسدين في الأرض، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾...

ما أكثرها من آيات شدّدَ الله سبحانه وتعالى فيها على أن يكون الحكم لله وحده، واستعمل له أساليب الحصر والتأكيد ونفي الحق عن غيره، واستعمل له أسلوب الأمر الجازم بالحكم بما أنزل الله، والنهي الجازم عن عدم الحكم بما أنزل الله، ووصف الحكم بغير ما أنزل الله بحكم الجاهلية، ووصف الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله بأنه من ﴿الكافرين﴾ ﴿الظالمين﴾ أو ﴿الفاسقين﴾. والجدير بالذكر أن آيات الحكم هي من الكثرة بحيث يوجد العجب من عدم وقوف علماء المسلمين عليها وعدم العمل لإقامته في حياة المسلمين.

ثانيًا: القضاء على الفساد بتغيير النظام الفاسد.

أما كيف نقضي على الفساد، فلا يمكن إلا بالتغيير الجذري، قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾. نعم لا يمكن التغيير إلا بتغيير ما في أنفسنا من مفاهيم مغلوطة متأثرة بالفكر الغربي، من مثل أنه لا يوجد في الإسلام نظام حكم ولا أي نظام للحياة، أو أن الإسلام نظَّم علاقة الإنسان بالخالق فقط، أو التأثر بأفكار هابطة آتية من عملية التضليل التي يمارسها القائمون على النظام الرأسمالي التي لا تصلح لنهضة الإنسان كالوطنية والقومية والطائفية و المذهبية و العنصرية، وغيرها.

إذًا، لا بد من التغيير؛ لكن قبل إجراء عملية التغيير، يجب علينا معرفة النظام الصحيح والبديل الذي يُصلح الحياة ويقضي على الفساد. وكذلك يجب علينا معرفة من له الحق في أن يشرع نظام حياة البشر، أي من له الحق في وضع النظام، أي من هو أهل لوضع النظام؟

الجواب هو أن نظام الحياة الصحيح للبشر هو النظام الذي وضعه وشرعه خالق هذه الحياة، وهو (الله تبارك وتعالى) هو الوحيد الذي له الحق في ذلك وهو الوحيد الأهل لذلك، قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾. وتحكيم شرع الله هيَ أكبر عبادة نتقرب بها إلى الله تبارك وتعالىٰ.

أما الذي وضعه البشر مثل الديمقراطية التي تقول إن الحكم للشعب، وهذا مُناقض لطبيعة الإنسان لأنه محدود وعاجز وناقص ومحتاج لغيره... ومن كانت هذه صفاته أو خاصياته فكيف يمكن له أن يشرّع أنظمة ويسن قوانين. وفي الوقت نفسه هو مناقض لدين الاسلام الحنيف لأن الشعب هم عباد وتحكيم العباد من دون الله هو عبادة للعباد بعينها، وتحكيم الله وحده من دون العباد هو إخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد (الله جلَّ و علا). قال الله تبارك و تعالىٰ : ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٤٠﴾، وقال الله جلَّ جلاله: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٠﴾، أي أنَّ الدّين هو النظام بعينه... والدّين القيم هو النظام القيمُ. ومن خلال هذه الآيات الكريمة نُلاحظ أن أكثر الناس لا يعلمون ولا يشكرون، وهم سبب الفساد في البر و البحر، قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ وقال تبارك وتعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ ولنضرب مثلًا من الواقع الملموس في حياتنا لمن له الحق في وضع النظام وسن القوانين والدساتير. الخبير الذي صنع السيارة ووضع لها نظامًا وضعه في كتاب (كتالوج) تجده بداخل السيارة عند شرائها وهو ما يسمى بدليل المستخدم، كدليل للسائق حتى يحافظ على سيارته كي تقوم بدورها التي صُنعت من أجله؛ لذا وجب على السائق اتِّباع جميع الأوامر الواردة في دليل المستخدم وإلا فسدت عليه سيارته وأصبحت غير صالحة؛ لذا تجد جميع السائقين حريصين كل الحرص على الالتزام بجميع ما ورد في هذا النظام بغية الاستفادة منها وعدم إفسادها عليهم، وحتى الميكانيكي فهو يلتزم بهذا الكتالوج لإصلاحها. هذا نظام السيارة ويمكننا قول مثل ذلك بالنسبة إلى نظام الهاتف المحمول والتلفزيون وكل مصنوع آلي أو إلكتروني الذي نجد كتالوجه معه عند شرائه. وقل مثل ذلك في كل مخلوق خلقه الله، قال

تبارك وتعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾

أيها المسلمون، لماذا لا تطبقون نظام حياتكم الذي أنزله الخبير العليم الذي خلقكم، سبحانه تبارك وتعالى عما يصفون. وأنزله في كتابه (القرآن الكريم) على سيدنا محمد ﷺ حتى يخرجكم من الظلمات إلى النور، ومن الضلالة إلى الهُدى حتى تتمكنوا من القضاء على هذا الفساد الذي عمَّ حياتكم وجلب لكم الشقاء والعيش الضنك، بسبب الحكم بهذه الأنظمة الوضعية والتي هي سبب الفساد في حياتهم اليوم وفي مشارق الأرض ومغاربها، أي أن القرآن الكريم هو (كتالوج) هذه الحياة الدنيا وللبشر كلهم، ولا تصلح الحياة إلا به، أي إن الحل الوحيد هو إقامة دين الله تبارك وتعالىٰ، الدين الذي أكمله في كتابه وبمحكم آياته ورضي به دينًا لعباده، قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾.

أي أنَّه باكتمال الدين تتم نعمة الله تبارك وتعالىٰ علينا، ويحلُّ علينا رضوانه، أما بغيره فيرفع الله عنا نعمته وبركاته، وتحلُّ علينا نقمته، ويرفع عنا رضوانه، ويحلُّ علينا غضبه وسخطه... حتى نعود إليه كما أراد لنا نتحاكم إلى ما أنزله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين بدينه الحنيف (الإسلام).

لقد بعث الله الأنبياء وأرسل الرسل لعباده لينظم لهم حياتهم بثلاث علاقات، وهي علاقة العبد بخالقه، علاقة العبد بنفسه، وعلاقة العبد بمن حوله من البشر وسائر المخلوقات. وجعل لهم عقيدة ينبثق عنها نظام شامل متكامل ينظم حياة العباد في شتى مجالات الحياة، أي إنه ينظم حياة عباده كلها من أولها إلى آخرها، ومن أساسها إلى رأسها، بما يصلحها ويسعدها في الحياة الدنيا ويفلحها في الحياة الأخرى بالفوز بالجنة والنجاة من النار وبنوال برضوانه تبارك وتعالىٰ.

وفي الختام نقول: مهما جرب البشر من حلول، فالحل النهائي هو في الاسلام فقط، ولا يكون الحل إلا بدولته ألا وهي الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، قال الله تبارك تعالى: ﴿والله غالبٌ على أمرهِ ولكنَّ أكثرَ النَّاس لا يعلمون﴾ ألا قد بلغت اللهم فاشهد، ألا قد بلغت اللهم فاشهد، ألا قد بلغت اللهم فاشهد. والصلاة والسلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه و من سار على نهجه بإحسانٍ إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله رب العالمين. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعوة إلى الأخلاق... بين الحقيقة والوهم

عز الدين أبو البشير

تتردد مقولة بين أوساط الوعاظ ممن يتحمَّسون للدعوة إلى الإسلام ملخصها أن «لا نهضة للإنسان ولا للمجتمع إلا بالأخلاق» فالإنسان بأخلاقه، فإن وجدت هذه الأخلاق نهض وارتقى، وإن عدمت انخفض وانحطَّ، ثم يبنون على هذا التوصيف للإنسان فيقولون: والمجتمع إنما هو بأُناسِه، فإذا أصلحنا الفرد صَلُح المجتمع، فالركيزة الأساسية لنهضة الفرد والمجتمع؛ إنما هي الأخلاق، ثم يستدلون بالكتاب والسنَّة لتأكيد ما ذهبوا إليه، فيستدلون بقوله تعالى مخاطبًا نبيه ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤]، ومن أبرز ما يستدلون به من السنَّة قوله ﷺ: «**إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ**» وفي رواية: «**صَالِحَ الْأَخْلَاقِ**» وفي رواية: «**حُسْنَ الْأَخْلَاقِ**» أخرجه مالك وأحمد والطبراني والحاكم. فيقولون بعد سرد هذه النصوص إن الهدف الأساس لإرسال الرسل إنما هو غرض أخلاقي، والدين نفسه إنما هو الخُلُق!!! فما حقيقة هذا القول؟ وهل ما استدلُّوا به يعتبر دليلًا على ما ذهبوا إليه؟ وما هو القول الصحيح في واقع الإنسان وواقع المجتمع؟ وما هي مكانة الأخلاق في الإسلام؟ وأين موضعها من التشريع الإسلامي؟... هذه أسئلة، وستتبعها إجابات بعونه تعالى.

قال ابن منظور في «لسان العرب»: الخُلق، بضم اللام وسكونها: وهو الدين والطبع والسجية. وبهذا المعنى اللغوي وردت كلمة خُلُق وأخلاق في الكتاب والسنَّة، فلم يجعل الشرع لهذه اللفظة معنى شرعيًا خاصًا، وإنما وردت حسب مدلولها اللغوي، فقوله عز وجل مخاطبًا نبيه ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤] دارت أقوال أهل التفسير فيها على قولين؛ القول الأول، وهو قول الأكثرين منهم: ابن عباس، ومجاهد، وأبو مالك، والسدي، والربيع بن أنس، والضحاك، ومقاتل، وابن زيد؛ أي: وإنك لعلى دين عظيم، وهو الإسلام. وذهب البعض ومنهم: علي، وعطية إلى أنه: أدب القرآن. وقال الطبري جامعًا القولين في معنى واحد: وإنك يا محمد لعلى أدب عظيم، وذلك أدب القرآن الذي أدّبه الله به، وهو الإسلام وشرائعه.

فجمهور أهل التفسير اعتبروا المعنى الأول: (الدين)، وبعضهم اعتبر المعنى الثاني: (الطبع والسجية)، فإن رجحنا المعنى الأول، وهو ما يشير إليه السياق، فإنه لا يصلح دليلًا لما ذهبوا إليه، وهم أرادوا باستدلالاتهم معنى غير هذا المعنى، أما إن قلنا بالمعنى الثاني، وهو المعنى الذي أرادوه، فيفهم كما فهمته أمنا عائشة رضي الله عنها «**كان خلقه القرآن**»، أي: أصبحت أحكام القرآن بما فيه من أوامر ونواه كالطبع والسجية لرسول الله ﷺ فضلًا عن كون الآية وصفًا للنبي ﷺ، فلا تصلح دليلًا على جعل الأخلاق أساس نهضة الفرد والمجتمع.

وقوله ﷺ: «**إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ**» يندرج وفق المدلول اللغوي لهذه اللفظة، ذكر الطحاوي في كتابه «مشكل

الآثار» قوله: «فكان معنى ذلك عندنا - والله أعلم - أن الله عز وجل إنما بعثه ليكمل للناس دينهم، وأنزل عليه مما يدخل في هذا المعنى، وهو قوله عز وجل: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فكانت بعثته إياه عز وجل ليكمل للناس أديانهم التي قد كان تعبَّد من تقدَّمه من أنبيائه بما تعبَّده به منها، ثم كمَّلها عز وجل له بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] والإكمال: هو الإتمام، فهو معنى قوله ﷺ: «**بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ**»، أي: صالح الأديان، وهو الإسلام، وبالله التوفيق). انتهى.

وقد يفهم الحديث على المعنى الثاني: (الطبع والسجية)، ويكون المعنى مقاربًا للمعنى الأول، بأن الله عزَّ وجلَّ أكمل مكارم الأخلاق ببعثه ﷺ، فبعثته كانت لإتمام الدين، ومنها مكارم الأخلاق، وكلا المعنيين وارد وفق مدلول اللغة، ولا توجد قرينة ترجح أحد المعنيين، ولفظة «إنما» الواردة في الحديث لا ترجِّح كذلك أحد هذين المعنيين فـ«إنما» تأتي للحصر، وتأتي كذلك لغير الحصر في اللغة، فإن فهمت وفق المعنى الأول: (الدين)، كانت للحصر، وإن فهمت وفق المعنى الثاني (الطبع والسجية) كانت للتأكيد فتكون كما ذكرنا مِنْ أن بعثته ﷺ أُتِمَّ بها الدين، ومنها مكارم الأخلاق، وفي هذا المعنى جاء عن النبي ﷺ قوله: «**إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبِنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ**» أخرجه البخاري.

فبعثة النبي ﷺ كانت اللبنة التي أتمت الشريعة بكليتها، ومن ضمنها مكارم الأخلاق.

وعليه فالفهم المغلوط لمعنى الآية والحديث، وجرُّها للقول بأن النصين يدلان على أن نهضة الفرد لا تكون إلا بالأخلاق، وتعليل الحديث بأن بعثة النبي ﷺ كانت لتمام الأخلاق التي هي على فهمهم (الصفات التي يُتَّصَفُ بها) فقط، فهمٌ مغلوط لا يستقيم مع ما دلت عليه الآية والحديث، وعليه فلا وجه استدلال لهم بما استدلوا به؛ وبهذا يتَّضح أن قَصْر الدين كله على الخُلُق، وجعل الخلق هو الدين فهم خاطئ لا يستند إلى دليل، فضلًا عن أن جعل الدين كله إنما هو الأخلاق، كلامٌ يكذبه واقع الأمر من أن الدين فيه العقيدة، وفيه العبادات، والمعاملات، والأنظمة المسيِّرة لشؤون الناس، وكلها ليست من الأخلاق، وكلها جاء الإسلام بها.

أما عن واقع هذا القول من أن الفرد والمجتمع إنما تكون نهضتهما بالأخلاق التي هي: (الطبع والسجية، أو الصفات التي يُتَصَفُ بها) فهذا قول بعيد كل البعد عن الصواب. فالنهضة لا تقوم على أساس أفكار جزئية كالأخلاق، وإنما تقوم على فكرة كلية بحيث تصلح هذه الفكرة لأن تكون أساسًا للتفكير في كل شيء، فتكون هذه الفكرة الكلية هي القاعدة الفكرية، وعنها تنبثق الأنظمة، وهذا لا ينطبق على الأفكار الجزئية كالأخلاق، فالأخلاق لا تصلح أن تكون أساسًا للتفكير في كل شيء، وليس لها نظام ينبثق عنها، وبذلك لا تصلح إلا الفكرة الكلية لأن تكون أساسًا للنهضة، سواء للفرد أم للمجتمع، وهذه الفكرة الكلية ليست

سوى العقيدة العقلية، أي: العقيدة التي تمَّ التوصُّل إليها عن طريق الفكر والنظر.

ثم إن الأخلاق هي أوصاف للأفعال، والإنسان ليست عنده القدرة لوصف الفعل أو الحكم عليه؛ وعليه فيكون الوصف الصحيح للفعل الواجب التقيد به إنما هو وصف الشرع، فالأخلاق عندنا هي أحكام شرعية تُلتزم وفق ما بيَّنه الشرع، فلا يصح أن يُلتزم بالأخلاق لكونها صفات حميدة وإنما تُلتزم بوصفها أحكامًا شرعية، فالأخلاق عندنا منبعها الوحي، بخلاف الأخلاق عند غيرنا من الأديان والمبادئ، فالأخلاق ليست واحدة عند جميع الشعوب والأمم، وإن كان بينها اشتراك في بعض النواحي.

أما عن واقع الإنسان والمجتمع، فإن الإنسان فيه حاجات عضوية وغرائز تدفعه لإشباعها، وجراء عملية الإشباع تنشأ عنده علاقات، ونستطيع أن نجمِل هذه العلاقات بثلاث هي:

١. علاقة الإنسان بخالقه وتشمل العقائد والعبادات.

٢. علاقة الإنسان بنفسه وتشمل الأخلاق والمطعومات والملبوسات.

٣. علاقة الإنسان بغيره من بني الإنسان وتشمل المعاملات والعقوبات.

والإسلام إنما جاء لتنظيم هذه العلاقات؛ بحيث تحقِّق رقيَّ الإنسان ونهضته، ومن ذلك نستخلص مقومات الفرد التي ينهض عليها، وهي مرتبة حسب الأهمية: ١. العقيدة. ٢. العبادات. ٣. المعاملات ٤. الأخلاق. وإذا غاب مقوم من هذه المقومات، فإن النهضة للفرد لا تتحقق، وعليه يدرَك أن الإنسان لا ينهض بالأخلاق؛ وإنما ينهض بهذه المقومات، والأخلاق إنما هي جزء من أربعة أجزاء من مقومات نهضة الفرد.

أما بالنسبة للمجتمع، فإن الناس لحاجتهم لإشباع حاجاتهم وغرائزهم، وكون الإنسان لا يستقلُّ بذاته في عملية الإشباع، اضطُّر لإنشاء علاقة مع غيره من بني الإنسان، وهذه العلاقة لا بد من أن تكون دائمية حتى يستقرَّ العيش للناس داخل جماعتهم، وهذه العلاقة الدائمية عبارة عن أفكار يُتفق عليها، ومشاعر منسجمة مع هذه الأفكار، ونظام يحافظ على أفكار المجتمع ومشاعره، ومن هذا الوصف لواقع المجتمع يتَّضح أن المجتمع لا يقوم على الفرد فقط؛ وإنما يقوم عليه، وعلى العرف العام (أفكار، مشاعر) وعلى النظام الذي يحافظ على العرف العام هذا، فلا تأثير للأخلاق على واقع المجتمع، وليست مُقَوِّمَهُ الأساس، ولا جزءًا من مقوماته.

وموضع الأخلاق التي وضعها الشرع للإنسان أنها أوامر ونواه، أي: أحكام شرعية واجبة الاتِّباع فيما أتت به، يتصف بها المسلم أثناء سيره في معترك الحياة. فالله عزَّ وجلَّ أمر بالصدق وحرَّم الكذب باعتباره حكمًا شرعيًّا، وأجاز الكذب في الحرب باعتباره حكمًا شرعيًّا، وأمر بالرحمة على المؤمنين والشدَّة على الكافرين باعتبارها أحكامًا شرعية لا مجرد صفات خُلُقية، فهذا موضع الأخلاق، وهي أحكام شرعية تُلتَزم وفق حكمها الشرعي؛ لكن الفرد لا ينهض بها وحدها، ولا علاقة لها بنهضة المجتمع أو انحطاطه. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

خطر الاستعمار الاقتصادي على بلاد المسلمين

مازن الدباغ - ولاية العراق

لقد كان للغزو الفكري على الدولة الإسلامية المتمثلة بالخلافة العثمانية الأثر الكبير على ضعفها، ومن ثم هدمها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وإعلان إلغاء الخلافة على يد المجرم مصطفى كمال عام ١٩٢٤م، وتمزيقها إلى دويلات ترزح تحت حكم الاستعمار، وكان هذا الاحتلال العسكري واضحًا لا يحتاج إلى فكر عميق لإثباته ما دفع شعوب البلاد الإسلامية إلى الثورات لطرد هذا الاحتلال، وقد قدَّمت الأمة الإسلامية الكثير من التضحيات في سبيل ذلك كثورة الجزائر التي قدمت مليون شهيد وثورة عمر المختار في ليبيا التي دامت عشرين عامًا.

وقد أدرك المحتل صعوبة بقائه في هذه البلاد، فقرَّر الخروج منها وأعطاها الاستقلال؛ ولكنه كان استقلالًا مزيَّفًا، فهو لم يخرج إلا بعد تسليمها للعملاء المخلصين له من أبناء هذه الأمة، الذين حافظوا على مصالحه داخل بلاد المسلمين، وهكذا خرج المحتل من الباب ليدخل من الشباك فذهبت تلك التضحيات الجسيمة أدراج الرياح.

إن الاستعمار له وجه واضح هو فرض السيطرة العسكرية ويمكن للجميع معرفتها، ولكنه يوجد بوجوه أخرى سياسية واقتصادية وثقافية قد تخفى على الكثير من أبناء الأمة.

وفي هذا المقال سوف نتناول الاستعمار الاقتصادي وهو فرض السيطرة الاقتصادية على البلدان، وهذا الاستعمار خفي على الكثير من أبناء الأمة، وخطير لأنه يعشش في أذهان المثقفين الذين لا يفرقون بين النظام الاقتصادي الخاص بكل مبدأ وبين علم الاقتصاد العام للجميع.

فالنظرة إلى الثروات وعلاقة الكتلة السكانية بها هي التي تشكلت على أساسها الرأسمالية والشيوعية وقد سُمِّيا بالرأسمالية والشيوعية بناء على هذه النظرة.

والاستعمار الاقتصادي عبارة عن سيطرة الدولة القوية على الدول الضعيفة وبسط نفوذها من أجل استغلال مواردها وخيراتها؛ لذلك نجد أن أمريكا تحاول بسط نفوذها الاقتصادي على العالم عامة وعلى بلاد المسلمين خاصة من خلال أذرعها الاقتصادية التالية:

أولًا: هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي:

بدأت هذه الهيمنة عندما عقدت اتفاقية بريتون وودز سنة ١٩٤٤م، وقد حضر هذه الاتفاقية ٤٤ دولة، وكان من أهم نتائجها اعتماد الدولار الأمريكي كمرجعٍ رئيسي لتحديد سعر عملات الدول الأخرى، وبذلك تكون هذه الاتفاقية قد رسَّخت هيمنة الدولار الأمريكي على تعاملات العالم الاقتصادية. ولأن أمريكا كانت تمتلك حصة كبيرة من الذهب بعد الحرب العالمية الثانية مقارنة بالدول الأوروبية

التي أنهكتها الحرب، صار عدد كبير من هذه الدول يستخدم عملة الدولار كاحتياطي من النقد الأجنبي، إلى أن جاءت سنة ١٩٧٣م حيث قام الرئيس الأمريكي نيكسون بإلغاء التزام بلاده بتحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، وعرف هذا البيان لاحقًا بصدمة نيكسون، والمشكلة أن هذه الدول ظلت مجبرة على التعامل بالدولار لأنها لا تستطيع التخلي عنه بعد أن كدَّسته، كما أنها فاقدة للرؤية السياسية بإيجاد البديل.

فالخلاص من هذه الهيمنة لا يمكن إلا بعودة النظام المعدني (نظام الذهب) إلى واقع الحياة الاقتصادية والتعاملات الدولية؛ حيث تقوم به دولة مبدئية ثم تسوق دول العالم للتعامل به، وهذا يتم بعودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تتبنى نظام النقد المعدني بدل الأوراق النقدية الإلزامية كجزء من التزاماتها تجاه الأمة.

ثانيًا: البنك وصندوق النقد الدوليان

وقد تم إنشاؤهما حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز سنة ١٩٤٤م، وأعلنوا أن الهدف من ذلك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال لغرض تعمير وتنمية الدول المنضمَّة إليه والتي تحتاج لمساعدته... هكذا يدّعون؛ ولكن الواقع والوثائق تكذبهم، فهذه المساعدات والمنح لا صلة لها على الإطلاق بالنواحي الإنسانية، فالرأسمالية القائمة على المادية لا تعرف إلا المنفعة، ولا يوجد في القاموس الرأسمالي شيء اسمه الإنسانية، وقد استطاعت أمريكا فرض نفوذها على البلاد الإسلامية من خلال هذه المؤسسات القائمة على التعامل الربوي، فنهبت ثروات البلاد وأفلست الكثير منها من خلال إغراقها بالديون ودفع العوائد الربوية المتراكمة عليها، حتى بات بلد مثل العراق الغني بثرواته ومعادنه ومياهه وتربته، يهدَّد شعبُه سنويًّا أنه مشرف على الإفلاس، وأنه لن يستطيع دفع رواتب موظفيه كما جاء على لسان ساسته المجرمين كالمتحدث باسم الحكومة أحمد ملا طلال، وعضو اللجنة المالية النيابية أحمد الحاج، ووزير المالية علي عبد الأمير علاوي الذي أقرَّ بخطورة الوضع الاقتصادي. كما استطاعت أمريكا من خلال هذه المؤسسات التحكم حتى في السياسة الداخلية للبلد من خلال الشروط التي تفرضها على الدول المقترضة، وأبرز هذه الشروط:

إنه يجب على الدولة المقترضة خفض قيمة عملتها بنسبة محددة، ويجب عليها أن ترفع دعمها عن الغذاء والوقود، وعليها أن تخفض من نفقاتها، ويجب عليها زيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتحديد دور القطاع العام أو الحكومي، وتجنب وضع أية قيود على سريان الأرباح إلى الخارج، وغيرها من الشروط التي تفقد البلد سيادته وتجعله أسيرًا لهذه المؤسسات.

لذلك نرى انعكاس هذا القرض على الحياة المعيشية في البلد بسبب التقشُّف وزيادة الضرائب ورفع دعم الدولة للشعب عن الحاجات الأساسية من الغذاء والصحة والتعليم وباقي متطلبات الحياة، وتبقى هذه الدول أسيرة سداد الديون وتراكم العوائد الربوية، فثمرة صندوق النقد الدولي ليست القضاء على الفقر، بل هي القضاء على الفقراء، وهذا

ما صرح به الرئيس الأمريكي نيكسون ذات مرة حيث قال: "دعونا نتذكر أن الهدف الأساسي للمساعدات الأمريكية ليس هو مساعدة الأمم الأخرى بل مساعدة أنفسنا". ومما تقدَّم يتبين مدى خطورة الاستعمار الاقتصادي على بلاد المسلمين، وأنه خفي على الكثير من أبناء الأمة.

والذي جعل لهذا الاستعمار سبيلًا على بلاد المسلمين هم الحكام الخونة، فهم لم يكتفوا بإغراق البلد في الديون بل يقومون بسرقة جلها وإنفاق ما تبقى على المظاهر والزينة كالحدائق والنصب والنافورات، وعدم إنشاء أي مشروع إنتاجي اقتصادي يعود على البلد بالنفع، وهكذا تسلَّم بلاد المسلمين الغنية بالثروات لأعدائها على طبق من ذهب.

أيها المسلمون: إن تحرير البلاد من الاحتلال العسكري وخروج جنوده من البلد مع بقاء احتلاله السياسي والاقتصادي والثقافي، لا يعتبر تحريرًا للبلد ولا يمكن اعتباره بلدًا مستقلًّا... ولكي يكون البلد مستقلًّا ومحررًا لا بد من قلع الاستعمار بكل أشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية؛ لذلك ما نسمعه من صراخ وجعجعة من الحكام والفصائل المسلحة في بلاد المسلمين بخروج قوات الاحتلال، في الوقت الذي يحافظون فيه على منظومته السياسية ويقدسون دستوره ويرمون البلد في أذرع الاحتلال الاقتصادي ليس ذلك إلا سفهًا وتضليلًا للشعوب وخيانة للأمة، وقبل ذلك خيانة لله ورسوله.

إن حال الأمة وهي ترزح تحت هذا الاحتلال جعلها تعيش حالة التيه والتناقض بين ما تؤمن به وما يطبق عليها، فالحاكم يحكم بالكفر وهو ينتمي إلى حزب إسلامي! والمثقف ينادي بالديمقراطية والانفتاح الاقتصادي على الغرب ويروج للثقافة الغربية ويدعي أنه مسلم ويشهد الشهادتين ولا يسمح لأحد أن يزايد على إسلامه! والقاضي يحكم بالقوانين الوضعية وهو يصلي ويصوم!!

فحالة التيه والتناقض أفقدت الأمة هويتها واختلطت ألوانها فلم يعد لها لون خاص بها يميزها عن غيرها، وصدق فيها قول الرسول الكريم محمد ﷺ، عن أبي سعيد رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُم شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ**»، قلنا: يا رسول الله، اليهودُ والنَّصارى؟ قال النَّبيُّ ﷺ: «**فَمَنْ؟!**» رواه الشيخان.

أيها المسلمون: إن **حزب التحرير** الذي نذر نفسه منذ تأسيسه للعمل لاستئناف الحياة الإسلامية وتحرير بلاد المسلمين من كل أشكال الاحتلال، يدعوكم للعمل والقيام بفرض الله تعالى عليكم بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، لتعيشوا حالة الرشد والانسجام بدل التيه والتناقض، فتنعموا بأمنكم وثرواتكم وتحرِّروا شعوب العالم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ٢٤﴾. ■

في تحدٍّ صارخ للإسلام والمسلمين... مصحف بألوان قوس قزح المخصص للمثليين

أثارت صور متداولة لمصحف بألوان قوس قُزح المُخصص للمثليين استفزازًا لمشاعر المسلمين فى كل مكان فى العالم الإسلامي، وأدَّى ذلك إلى اتخاذ إجراءات عقابية في بعض الدول ضد هذه الظاهرة القذرة. ففي الجزائر، وفي ولاية بسكرة، تم ضبط وحجز ٨١ نسخة من المصحف الشريف من مختلف الأحجام أغلبها مطبوعة بدول عربية تحمل نفس المواصفات. وعلى إثر ذلك وبعد عرضها على اللجنة العلمية بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية بسكرة والتدقيق فيها تقرر إتلاف هذه النسخ». وأشارت السلطات الجزائرية أنه ما زال البحث مستمرًا حول الجهات التي تقف خلف طبع ونشر تلك المصاحف بألوان علم المثلية. ووفقًا لصحيفة «النهار» الجزائرية «أنه تم طباعة تلك النسخ في دول عربية وأجنبية؛ حيث تقرَّر إتلاف النسخ المحجوزة مع فتح تحقيق في القضية، وفقًا لبيان الشرطة»... وفي الكويت أصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت بيانًا رسميًّا للتعليق على قضية (المثليين)، التي تمَّ رصدها داخل أحد المساجد في مدينة الجهراء. وقالت وزارة الأوقاف في بيانها إن «مقطع الفيديو المتداول للمصحف الملوَّن تمَّ تصويره في مسجد من الكيربي غير مرخص ولا يتبع وزارة الأوقاف».

الوعي: هذا الحدث هو من ضمن حملة عالمية تتولى كبرها الولايات المتحدة للترويج للمثلية الجنسية والتطبيع معها والعمل على إيجاد نظام ديني عالمي جديد. انظروا إلى هذا المستوى من الهبوط الحضاري الذي وصل إليه العالم اليوم إلى حدٍّ تبني رؤساء أمريكا له (أوباما وبايدن) وجعله من ضمن فعاليات السياسة الخارجية كما أعلن بلينكن... ألا يدعو ذلك المسلمين لأن يأخذوا دورهم في الحياة، ويقودوا العالم من جديد، فدينهم ما زال هو الدين الخاتم الذي فيه الحق، ونظافة تعاليمه وصدق أحكامه هي البلسم الشافي

حملة شرسة على إمام المسجد الحرام!

تعرض إمام وخطيب المسجد الحرام، الشيخ صالح بن حميد لليهود بالدعاء عليهم في خطبة الجمعة في الحرم المكي مردِّدًا: «**اللهم عليك باليهود الغاصبين المحتلين، فإنهم لا يعجزونك... اللهم أنزل بهم بأسك الذي لا يُرَدُّ عن القوم المجرمين... اللهم ندرأ بك في نحورهم.. ونعوذ بك من شرورهم**». وبما أن هذا صار عملًا مستهجنًا في ظل حكم سلمان وابنه، فقد أثار دعاؤه ردود فعل يهودية غاضبة على شبكات التواصل الاجتماعي، ووصلت

الوقاحة بمطالبة صحفي (إسرائيلي) بفصل الشيخ من الإمامة، وباعتذار رسمي من النظام؛ وهذا ما استدعى الرد عليه كذلك على شبكات التواصل بهاشتاغ «كلنا الشيخ بن حميد» تصدَّر قائمة التغريدات. وأعرب مفتي سلطنة عُمان، الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، المعروف على شبكات التواصل الاجتماعي بمواقفه الجريئة، عن تضامنه مع إمام الحرم المكي صالح بن حميد. حيث غرَّد عبر حسابه على تويتر: «لقد أثلج صدورنا الدعاء الذي دعاه إمام الحرم الشريف، أخونا سماحة الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد، لنصرة الحق ودحر الباطل، ومهما كان غليان الحاقدين، فإن الله معه وصالح المؤمنين».

الوعي: إن العلماء متى وقفوا موقف الحق فإن الأمة معهم، وهي أكبر عضد لهم، ويستطيعون معها أن يأطروا الحكام على الحق أطرًا، وأن يقصروهم على الحق قصرًا ،كما قال الرسول ﷺ عنهم. وإننا نؤكد للمسلمين إن قلع اليهود من فلسطين والقضاء على دولتهم هو من أسهل ما يكون؛ لأن الأمة تغلي منهم؛ ولكن العائق الأكبر هم أولئك الحكام الذين يشكلون سياجًا لحمايتها، فمن أراد أن يحرر فلسطين فعليه بالحكام الجبريين أولًا، ومنهم الملك سلمان وابنه، ولتقم الخلافة الراشدة الموعودة على أثرهم، وليقاتل المسلمون اليهود، وليسوءوا وجوههم، وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا اليهود ما علوا تتبيرًا. هذا ما ينتظره المسلمون واليهود معًا.

الولايات المتحدة: لإعلان حالة طوارئ صحية عامة بسبب تفشي مرض جدري القرود

نقلت «واشنطن بوست» عن مسؤولين أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تخطط لإعلان تفشي مرض جدري القردة حالة طوارئ صحية عامة، وسط تخوف دولي من تحوُّله إلى جائحة، وعبَّر وزير الصحة الأميركي عن قلقه الشديد إزاء تفشي جدري القرود في الولايات المتحدة، وأقرت مسؤولة أميركية كبيرة في قطاع الصحة العامة بأن الولايات المتحدة التي تتوقَّع زيادة حالات الإصابة بمرض جدري القرود في الأسابيع المقبلة، ليس لديها حاليًّا جرعات كافية من اللقاح لتلبية الطلب. وفي هذا المجال رصدت منظمة الصحة العالميَّة تؤكِّد رصد ١٨ ألف إصابة بجدري القرود، وفي ٧٨ دولة، معظمها في القارة الأوروبية. يذكر أن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس كان قد أعلن أن تفشي جدري القرود يمثل «حالة طوارئ تثير قلقًا دوليًّا" وأعلنت أستراليا تأمين ٤٥٠ ألف جرعة لقاح لمرض جدري القرود في ظل ارتفاع متزايد لعدد الإصابات في البلاد. وسجَّلت فرنسا أكثر من ألفي إصابة. وأوضحت هيئة الصحة العامة -في بيان- أن «نحو ٩٦٪ من الحالات المكتشفة في فرنسا حدثت بين الرجال المثليين».

الوعي: إن جدري القرود اكتُشف أول مرة عام ١٩٥٨م عندما ظهر مرض يشبه الجدري في قرود أحد المختبرات، ويعني أن هذا الجدري هو منتج غربي، وغالب انتشاره هو في بلاد الغرب بسبب شدة قذارة حضارتها، وعلى رأسها أمريكا التي تنادي آخر ما تنادي به بالتشريع للمثلية وفرضها على الشعوب وصدق الله حين قال: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾.

هل اعترف نصرالله بـ (إسرائيل)؟!

جاء في «أخبار اليوم»: «لطالما أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بأنّ مقاومته المسلّحة وجدت لتحرير فلسطين المحتلة من العدو (الإسرائيلي) ولمنعها من المسّ بحقوق الفلسطينيين؛ ولكن يبدو أنَّ هذا الادّعاء يسقط بحرًا» بحسب مصدر مراقب. ويتوقف المصدر عند قول نصرالله: «إذا بدأ استخراج النفط والغاز من كاريش في أيلول، قبل أن يأخذ لبنان حقَّه، فنحن ذاهبون إلى مشكل»، فيَعتبر أن أمين عام حزب الله يختصر بهذه العبارة اعترافه بحقّ (إسرائيل) في استخراج النفط شرط أن لا يُسلب حقّ لبنان بذلك، ما يعني أنّ مشكلة حزب الله مع (إسرائيل) لم تعد قائمة على «الوجود» بل على «الحدود» التي تُرسّم جغرافيتها، أكان بحرًا أو برًا. ختم المصدر: «اعتراف نصرالله هذا بوجود إسرائيل كدولة ليس جديدًا وهو الذي بارك المفاوضات التي تقوم بها الدولة اللبنانية عبر الوسيط الأمريكي مع الجانب (الإسرائيلي) لترسيم الخطوط البحرية».

الوعي: ومن قبلها سكوت حزب إيران عن استجرار الغاز (الإسرائيلي) عبر مصر والأردن وسوريا في إطار مشروع أمريكا للشرق الأوسط الجديد. وقد تطرّق إلى موضوع الغاز (الإسرائيلي) هذا أيضًا ماثيو زايس الذي كان مسؤولًا في وزارة الطاقة الأمريكية في مقالٍ له نشره موقع «المجلس الأطلسي»، وشرح فيه «العلاقة الإسرائيلية» بالغاز الذي سيصل لبنان؛ حيثُ قال: «أي غاز طبيعي من مصر سيكون ممزوجًا بالغاز الإسرائيلي قبل وصوله إلى الأردن، ولا يمكن فصل الجزيئات، في وقتٍ يتمّ توليد جزء كبير من الكهرباء الأردنيّة من الغاز الإسرائيلي»، مضيفًا أنّه من غير الواضح إذا ما كان سيتمّ إخفاء دور الغاز الطبيعي (الإسرائيلي) في حالة لبنان.... إن ما يجري في المنطقة، ومن ضمنها سوريا ولبنان، والذي تلعب إيران دورًا إقليميًا بارزًا فيه، إنما هو مخطط أمريكا للمنطقة، وإيران هي بيدق أمريكي وتوابعها بالتبع.

لم يفعلها بورقيبة ولا بن علي... تعليق صورة قيس سعيِّد على مئذنة.

أثار تعليق صورة للرئيس التونسي قيس سعيّد على مئذنة أحد المساجد في منطقة سيدي علي بن عون، موجة واسعة من الانتقاد. وعلق وزير الخارجية التونسي الأسبق رفيق عبد السلام قائلًا: «هذه لم يفعلها بورقيبة ولا بن علي، لكن ماكينة قيس سعيِّد فعلتها بوعي وتصميم...». واعتبر بعضهم أن وراءها تزلف كاذب وأنها ليست بريئة، وأعتقد أن مهندسها قد ضل الطريق، وأن هذا التجاوز البائس والسيئ لحرمة بيوت الله». لم يحصل من قبل. وبعد موجة انتقادات واسعة، أزالت السلطات المحلية في ولاية سيدي بوزيد صورة سعيِّد من على مئذنة المسجد. وأعلنت سلطات الولاية بعد ساعات عن إزالة صورة سعيِّد من مئذنة المسجد، بناء على أوامر

مباشرة منه، الذي قالت إنه يرفض «شخصنة السلطة». وتتهم المعارضة التونسية الرئيس سعيِّد بالتأسيس لحكم فردي، بعد أن نجح في تمرير دستور جديد عزَّز من سلطاته بشكل كبير، في الاستفتاء الذي جرى يوم ٢٥ تموز/يوليو الماضي.

الوعي: مثل هذه الأخبار لا تعني إلا أمرًا واحدًا، وهو أن ثورة تونس قد اختطفها الغرب بعملائه من الطبقة السياسية وبعلمائه المتزلِّفين، فلم يسقط النظام الجبري ولا عقليته في الحكم، بل الذي سقط إنما هم أشخاص وتسلَّق عوضًا عنهم من كان مقربًا منهم إلى الحكم... وكذلك لم يتغير واقع الظلم والفقر والاستبداد ولم يرفع عن الناس ما ثاروا عليه.

صحيفة: مخابرات مصر وراء الهجوم على «آل الشيخ» لهذا السبب

كشفت صحيفة «الأخبار» اللبنانية، عن أن المخابرات المصرية، قلقة جدًا من تأثير ونفوذ رئيس هيئة الترفيه السعودية تركي آل الشيخ، في المجالين الفني والإعلامي في مصر. وذكرت أن حملة الهجوم التي يتعرض لها تركي آل الشيخ في مصر حاليًّا تحمل في جزء منها بصمات المخابرات، عقب تماديه في «شراء الفنانين بعيدًا عنها». وقالت الصحيفة، إن الخلاف عاد من جديد، بسبب اعتماد الأول سياسة التعامل المباشر مع الفنانين المصريين، من دون الرجوع إلى المخابرات التي عمدت إلى التضييق على هؤلاء لضمان ولائهم للنظام، مقابل استمرارهم في أعمالهم مع آل الشيخ، والتي فتحت لهم بابًا لتحقيق عائدات كبيرة. وهذا المستشار السعودي، المعروف في الأوساط المصرية بـ«شوال الرز» نظرًا لغزارة الأموال التي يدفعها لكل المحيطين به والمتواصلين معه، ولفتت الصحيفة، إلى أن سبب «غضب أجهزة المخابرات المصرية تحديدًا، هو أن آل الشيخ عقد اتفاقات مع شخصيات حوصرت من قِبَل مسؤولي النظام في السنوات الماضية للرضوخ للشروط والقواعد التي أقرَّتها المخابرات للعمل في الوسط الفنّي، بداية من الأجور المحدَّدة سلفًا بأقل من ٧٠٪ للكثيرين. وصولًا إلى تحديد نصيب كل شخص من «الكعكة» بما فيها ظهوره الإعلامي. وكان آل الشيخ قد أعلن عن خطط طموحة للإنتاج السينمائي والدرامي وشراء حقوق عرض الأعمال، وهو ما تخشى المخابرات أن يؤثّر على احتكارها السوق، بحسب الصحيفة.

الوعي: هذا الخبر على دناءته، يفضح كيف أن الفن يدخل عالم الاستغلال السياسي والتجسسي، وأنه بيد المخابرات، ليس في مصر بل في كل المنطقة، والفضائح المتداولة أكثر من أن تحصى، وقد جاء في كثير من مذكرات الفنانين كيف أن المخابرات كانت توجههم باتجاه التصال بالسياسيين وإقامة علاقات معهم، وأخذ المماسك عليهم وتصويرهم بالجرم المشهود وبالتالي ابتزازهم شخصيًّا وسياسيًّا. ولعل الوزير المصري صفوت الشريف كان من أشهرهم وساخةً ودناءةً وإجرامًا.

هل شبح الحرب الأهلية يطارد أمريكا ؟

في ٢٠٢٢/٠٩/٠١م، وفي خطاب له وجَّهه إلى «الأمة الأمريكية» من فيلادلفيا، شن الرئيس الأميركي جو بايدن هجومًا شرسًا على سلفه دونالد ترامب وأنصاره، ووصفه بأنه «تهديد للديمقراطية ولأسس جمهوريتنا». وقال إن «دونالد ترامب وجمهوريي (ماغا) يمثلون تطرفًا يهدد أسس جمهوريتنا»، في إشارة منه إلى شعار ترامب «فلنجعل أمريكا عظيمة مجددًا.» وأضاف الرئيس الديمقراطي أن «المساواة والديمقراطية تتعرضان للهجوم» في الولايات المتحدة. وتابع: «نحن الشعب والورثة الحقيقيون للتجربة الأمريكية» مضيفًا: «نحن لسنا ضعفاء بوجه التهديدات على ديمقراطيتنا، وأمريكا يجب أن تختار التوجه للأمام أو العودة للوراء». وقال بايدن إن ترامب والمتطرفين من الجمهوريين «يعيشون على الفوضى، وينشرون الخوف والكذب». وحول احتمالية الانجرار إلى مواجهة غير مسبوقة مع الجمهوريين في الشارع، قال بايدن: «لا يمكن أن نسمح للعنف أن يسود في بلادنا، ولا يمكن أن ندع نزاهة الانتخابات أن تقوض».

وكانت صحيفة «فايننشال تايمز»، في ٢٠٢٢/٠٨/٢٦م، قد قالت إن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، أحكم سيطرته على الحزب الجمهوري، بعد شكوك كبيرة من عدم تمكنه من الظهور مجددًا على رأس الحزب في المحافل القادمة، وعن احتمالية سقوط ترامب قالت: «هذا الشك يوصف بالساذج حاليًا؛ إذ سطع نجم المرشحين الذين يؤيدهم ترامب» وتابعت: «كانت هزيمة النائبة الجمهورية، ليز تشيني، وهي واحدة من أبرز منتقدي ترامب، الشهر الجاري بمثابة الثأر لدورها في التحقيقات الجارية بشأن اقتحام مبنى الكونغرس الأمريكي العام الماضي». وبحسب «فايننشال تايمز»، فإن «نحو ثلاثة أرباع الناخبين الجمهوريين ينكرون أن جو بايدن هو الرئيس الشرعي المنتخب للولايات المتحدة. وحول المنافسة مع بايدن في الانتخابات المقبلة، قالت الصحيفة إن «الرئيس الحالي لا يحظى بشعبية. وأضافت أنه «على الرغم من ذلك، ومع اقتراب انتخابات شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بات المرشحون المؤيدون لترامب أكثر بروزًا مقارنة بأي وقت مضى، وعادة ما تشهد الانتخابات النصفية معاقبة الحزب الحاكم عن أي تجاوزات سياسية. وختمت أنه «من المحتمل أن يسعى ترامب ويفوز بترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة في عام ٢٠٢٤».

الوعي: لقد وصل الانقسام الحاد بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي إلى مستويات غير مسبوقة، ويساهم في ذلك حاجة الحزب الجمهوري إلى القاعدة الشعبية اليمينية المتطرفة، والتي وقفت وتقف وراء ترامب لأنه يعبر عن تطلعاتها، حتى يصل إلى الرئاسة. وهذا الانقسام الحاد دفع بعض الصحف الأجنبية إلى تداول موضوع أن شبح الحرب الأهلية يطارد أمريكا، واعتبرت أحداث اقتحام مبنى الكابيتول معلمًا بارزًا في ترسيخ هذه الأجواء، وأن أمريكا «فقدت مراسيها»، وحذرت باربرا والتر، (خبيرة الأمن الدولي والأستاذة في جامعة كاليفورنيا)، في كتابها: «كيف تبدأ الحروب الأهلية: وكيف نوقفها» من أن أمريكا تقف على شفير حرب أهلية، وحددت عوامل تنذر بوقوع حرب أهلية، وتشرح بقدر من التفصيل الطرق التي تظهر بها أمريكا تلك العلامات التحذيرية.

قال الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾

جاء في تفسير الشيخ محمد متولِّي الشعراوي:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١] لنا أن نعرف أن كل ﴿قُلْ﴾ إنما جاءت في القرآن كدليل على أن ما سيأتي من بعدها هو بلاغ من الرسول ﷺ عن ربه، بلاغ للأمر وللمأمور به، إن البعض ممن في قلوبهم زيغ يقولون: كان من الممكن أن يقول الرسول: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ لهؤلاء نقول: لو فعل الرسول ﷺ ذلك لكان قد أدى (المأمور به) ولم يؤد الأمر بتمامه. لماذا؟ لأن الأمر في ﴿قُلْ﴾... والمأمور به ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾ وكأن الرسول ﷺ في كل بلاغ عن الله بدأ بـ ﴿قُلْ﴾ إنما يبلغ (الأمر) ويبلغ (المأمور به) مما يدل على أنه مبلغ عن الله في كل ما بلغه من الله.

إن الذين يقولون: يحب أن تحذف ﴿قُلْ﴾ من القرآن، وبدلًا من أن نقول: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فلننطقها: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. لهؤلاء نقول: إنكم تريدون أن يكون الرسول قد أدى (المأمور به) ولم يؤد (الأمر). إن الحق يقول: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ﴾ هذه الآية تدل على ماذا؟ إنهم لا بدَّ قد ادَّعوا أنهم يحبون الله، ولكنهم لم يتَّبعوا الله فيما جاء به رسول الله ﷺ، فكأنهم جعلوا الحب لله شيئًا، واتِّباع التكليف شيئًا آخر، والله سبحانه وتعالى له على خلقه إيجاد، وإمداد، وتلك نعمة، ولله على خلقه فضل التكليف؛ لأن التكليف إن عاد على الـمُكَلَّف ولم يعد منه شيء على الـمُكَلِّف، فهذه نعمة من المكلِّف.

إن الحق سبحانه لا يحتاج إلى أحد ولا من أحد. إن الحق سبحانه عندما كلَّفنا إنما يريد لنا أن نتَّبع قانون صيانة حياة الإنسان. وقد ضربنا المثل- ولله المثل الأعلى، بالآلة المصنوعة بأيدي البشر، إن المهندس الذي صمَّمها يضع لها قانون صيانة ما، ويضع قائمة تعليمات عن كيفية

استعمالها؛ وهي تتلخص في (افعل كذا) و(لا تفعل كذا)، ويختار لهذه الآلة مكانًا محدَّدًا، وأسلوبًا منظِّمًا للاستخدام.

إذًا، فوضع قائمة بالقوانين الخاصة بصيانة واستعمال آلة ما وطبعها في كراسة صغيرة، هي لفائدة المنتفع بالصنعة. هذا في مجال الصنعة البشرية، فما بالنا بصنعة الله عز وجل؟! إن لله إيجادًا للإنسان، ولله إمدادًا للإنسان، ولله تكليفًا للإنسان، والحق قد جعل التكليف في خدمة الإيجاد والإمداد. إن الحق لو لم يعطِنا نظام حركة الحياة في (افعل) و(لا تفعل) لفسد علينا الإيجاد والإمداد، إن من تمام نعمة الحق على الخلق أن أوجد التكليف، وإن كان العبد قد عرف قدر الله فأحبه للإيجاد والإمداد فليعرف العبد فضل ربه عليه أيضًا من ناحية قبول التكليف، وأن يحب العبد ربه لأنه كلَّفه بالتكاليف الإيمانية.

إنك قد تحب الله، ولكن عليك أن تلاحظ الفرق بين أن تحب أنت الله، وأن يحبك الله. إن التكليف قد يبدو شاقًّا عليك فتهمل التكليف؛ لذلك نقول لك: لا يكفي أن تحب الله لنعمة إيجاده وإمداده؛ لأنك بذلك تكون أهملت نعمة تكليفه التي تعود عليك بالخير، إن نعمة التكليف تعود عليك بكل الخير عندما تؤديها أيها الإنسان، فلا تهملها، ومن الجائز أن تجد عبادًا يحبون الله لأنه أوجدهم وأمدَّهم بكل أسباب الحياة، ولكن حب الله لعبده يتوقف على أن يعرف العبد نعمته سبحانه في التكليف، إن الله يحب العبد الذي يعرف قيمة النعمة في التكليف.

ونحن في مجالنا البشري نرى إنسانًا يحب إنسانًا آخر، لا يبادله العاطفة، والمتنبي قال:

أنت الحبيب ولكني أعوذ به من أن أكون حبيبًا غير محبوب

إن المتنبي يستعيذ أن يحب واحدًا لا يبادله الحب. فكأن الذين يدَّعون أنهم يحبون الله، لأنهم عبيد إحسانه إيجادًا وإمدادًا، ثم بعد ذلك يستنكفون، أو لا يقدرون على حمل نفوسهم على أداء التكليف لهؤلاء نقول: أنتم قد منعتم شطر الحب لله، لأن الله لن يكلفكم لصالحه ولكنه كلفكم لصالحكم؛ لأن التكليف لا يقلُّ عن الإيجاد والإمداد. لماذا؟ لأن التكليف فيه صلاح الإيجاد والإمداد، والحب- كما نعرف- هو ودادة القلب. وعندما تقيس ودادة القلب بالنسبة لله، فإننا نرى آثارها، وعملها، من عفو، ورحمة، ورضا. وعندما تقيس ودادة القلب من العبد إلى الله فإنها تكون في الطاعة. إن الحب الذي هو ودادة القلب يقدر عليه كل إنسان، ولكن الحق يطلب من ودادة القلب ودادة القالب، وعلى الإنسان أن يبحث عن تكاليف الله ليقوم بها، طاعة منه وحبًّا لله، ليتلقَّى محبة الله له بآثارها، من عفو، ورحمة، ورضا.

والحب المطلوب شرعًا يختلف عن الحب بمفهومه الضيِّق، أقول ذلك لنعلم جميعًا، أنه الحق

سبحانه قائم بالقسط، فلا يكلِّف شططًا، ولا يكلِّف فوق الوسع أو فوق الطاقة. إن الحب المراد لله في التكليف هو الحب العقلي، ولا بد من أن نفرق بين الحب العقلي والحب العاطفي، العاطفي لا يفنن له. لا أقول لك: (عليك أن تحب فلانًا حبًّا عاطفيًّا) لأن ذلك الحب العاطفي لا قانون له. إن الإنسان يحب ابنه حتى ولو كان قليل الذكاء أو صاحب عاهة، يحبه بعاطفته، ويكره قليل الذكاء بعقله.

والإنسان حينما يرى ابن جاره أو حتى ابن عدوه، وهو متفوِّق، فإنه يحب ابن الجار أو ابن العدو بعقله، لكنه لا يحب ابن الجار أو العدو بعاطفته، ودليل ذلك أن الإنسان عندما توجد لديه أشياء جميلة فإنه يعطيها لابنه لا لابن الجيران، هناك إذًا فرق بن حب العقل، وحب العاطفة.

والتكليف دائمًا يقع في إطار المقدور عليه وهو حب العقل، ومع حب العقل قد يسأل الإنسان نفسه: ماذا تكون حياتي وكيف.. لو لم أعتنق هذا الدين؟ وماذا تكون الدنيا وكيف، لولا رحمة الله بنا عندما أكرمنا بهذا الدين؟ وأرسل لنا هذا الرسول الكريم؟ إن هذا حديث العقل وحب العقل.

وقد يتسامى الحب فيصير بالعاطفة أيضًا؛ لكن المكلَّف به هو حب العقل، وليس الحب العاطفي؛ ولذلك يجب أن نفطن إلى ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ حينما قال رسول الله ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**».

وقف سيدنا عمر عند هذه النقطة فقال: أمعقول أن يكون الحب لك أكثر من النفس؟ إنني أحبك أكثر من مالي، أو من ولدي، إنما من نفسي؟ ففي النفس منها شيء. وهكذا نرى صدق الأداء الإيماني من عمر بن الخطاب ﷺ وكرَّرها النبي ﷺ ثانيًا، وثالثًا، فعرف سيدنا عمر أنها قد أصبحت تكليفًا، وعرف أنها لا بدَّ أن تكون من الحب المقدور عليه، وهو حب العقل، وليس حب العاطفة. وهنا قال عمر: (الآن يارسول الله؟) فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «**الآن يا عمر**»، أي كمل إيمانك الآن، أي أن سيدنا عمر قد فهم المراد بهذا الحب وهو الحب العقلي. ونريد هنا أن نضرب مثلًا حتى لا تقف هذه المسألة عقبة في القلوب أو العقول- نقول- ولله المثل الأعلى: إن الإنسان ينظر إلى الدواء المر طعمًا ويسأل نفسه هل أحبه أو لا؟ إن الإنسان يحب هذا الدواء بعقله، لا بعاطفته. إذًا، فحب العقل هو ودادة من تعلم أنه صالح لك ونافع لديك وإن كانت نفسك تعافه، وعندما تتضح لك حدود نفع بالشيء فأنت تحبه بعاطفتك؛ إذًا فالمطلوب للتكليف الإيماني الحب العقلي، وبعد ذلك يتسامى ليكون حبًّا عاطفيًّا، وهكذا يكون قول الحق: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ وهذا الحب ليس دعوى. إن الإنسان

منا عندما يدَّعي أنه يحب إنسانًا آخر، فكل ما يتصل به يكون محبوبًا، ألم يقل الشاعر: (وكل ما يفعل المحبوب محبوب)

فإن كنتم تحبون رسول الله ﷺ، فاتبعوه بتنفيذ التكاليف الإيمانية، ولنلتفت إلى الفرق بين اتَّبعني واستمع لي.إن الاتِّباع لا يكون إلا في السلوك، فإن كنت تحب رسول الله فعليك أن ترى ماذا كان يفعل رسول الله ﷺ، وأن تفعل مثله، أما إذا كنت تدَّعي هذا الحب، ولا تفعل مثلما فعل رسول الله ﷺ، فهذا عدم صدق في الحب، إن دليل صدقكم في الحب المدَّعى منكم أن تتَّبعوا رسول الله ﷺ، فإن اتَّبعنا رسول الله نكون قد أخذنا التكليف من الله على أنه نعمة، ونقلبها من الله مع ما فيها من مشقَّة علينا، فيحبُّنا الله؛ لأننا آثرنا تكليفه على المشقة في التكليف.

إن فهم هذه الآية يقتضي أن نعرف أن الحق ينبهنا فكأنه يقول لنا: أنتم أحببتم الله للإيجاد والإمداد، وبعد ذلك وقفتم في التكليف لأنه ثقيل عليكم، وهنا نقول: (انظروا إلى التكليف أهو لصالح من كلَّف أم هو لصالح من تلقى التكليف؟). إنه لصالح المكلَّف أي الذي تلقى التكاليف.

وهكذا يجب أن نضم التكليف للنعم، فتصبح النعم هي (نعم الإيجاد)، و(الإمداد)، و(التكليف)، فإن أحببت الله للإيجاد والإمداد، فهذا يقتضي أن تحبَّه أيضًا للتكليف، ودليل صدق الحب هو قيام العبد بالتكليف، وما دمت أنت قد عبَّرت عن صدق عواطفك بحبِّك لله، فلابد أن يحبَّك الله، وكل منا يعرف أن حبَّه لله لا يقدم ولا يؤخر، لكن حب الله لك يقدم ويؤخر.

إن قول الحق سبحانه وتعالى فيما يعلّمه لرسول الله ليقول لهم: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي أن الرسول ﷺ المرسل من عند الله جاء بكل ما أنزله الله ولم يكتم شيئًا مما أُمِرَ بتبليغه، فلا يستقيم أن يضع أحد تفريقًا بين رسول الله وبين الله؛ لأن الرسول ﷺ مبلِّغ عن الله كل ما أنزل عليه. وبعد ذلك يقول الحق: ﴿وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ﴾ إن مسألة ﴿وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ هذه تتضمن ما تسميه القوانين البشرية بالأثر الرجعي، فمن لم يكن في باله هذا الأمر؛ وهو حب الله، واتِّباع الرسول ﷺ، فعليه أن يعرف أن عليه مسؤولية أن يبدأ في هذه المسألة فورًا ويتَّبع الرسول ﷺ وينفذ التكليف الإيماني، وسيغفر له الله ما قد سبق، وأي ذنوب يغفرها الله هنا؟ إنها الذنوب التي فرَّ منها بعض العباد عن اتِّباع الرسول، فجاء الرسول ﷺ بالحكم فيه، وهكذا نعرف ونتيقَّن أن عدالة الله أنه سبحانه لن يعاقب أحدًا على ذنب سابق ما دام قد قبل العبد أن ينفذ التكليف الإيماني، إن الذين أبلغهم رسول الله ﷺ كان يجب عليهم أن يفطنوا بعقولهم إلى ما أعلنه الرسول لهم، إن هذا الأمر لا يكون حجة إلا بعد أن صار بلاغًا، وقد جاء البلاغ؛ ولذلك يغفر الله الذنوب السابقة على البلاغ، وبعد ذلك يقول الحق: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ إننا نعلم أن

المغفرة من الله والرحمة منه أيضًا، وبعد ذلك يقول الحق: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ...﴾.

﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ وقد قلت من قبل في مسألة الأمر بالطاعة، إنها جاءت في القرآن الكريم على ثلاثة ألوان: فمرة يقول الحق: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ﴾. كما جاء بهذه الآية التي نحن بصدد تناولها بخواطرنا الإيمانية. ونلاحظ هنا أن الحق سبحانه لم يكرِّر أمر الطاعة، بل جعل الأمر واحدًا، هو ﴿أَطِيعُواْ﴾، فإذا سألنا من الـمُطاع؟ تكون الإجابة. الله والرسول معًا؛ إذًا، فقول الرسول ﷺ بلاغًا عن الله ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ يعني أن طاعة المؤمنين للرسول من طاعة الله. إن الرسول ﷺ لم يأمرنا بطاعته، ولكنه يأمرنا بطاعة الله؛ ولذلك لم يكرِّر الحق أمر الطاعة، إنّ الحق هنا يوحد أمر الطاعة فيجعلها لله وللرسول معًا، إنه يعطف على المطاع الأول وهو الله بمطاع ثانٍ هو الرسول ﷺ.

ويقول الحق في كتابه العزيز: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور: ٥٤]. إن الحق يورد أمر الطاعة ثلاث مرات، فمرة يكون أمر الطاعة لله، ومرة ثانية يكون أمر الطاعة للرسول ﷺ، ومرة ثالثة يقول الحق: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

فما مسألة هذه الأوامر بالطاعة؟ إنها طاعة بألوان التكليف وأنواعها، إن الأحكام المطلوب من المؤمنين أن يطيعوا فيها، مرة يكون الأمر من الله قد جاء بها وأن يكون الرسول قد أكدها بقوله وسلوكه، إن المؤمن حين يطيع في هذا الأمر الواحد، فهو يطيع الله والرسول معًا، ومرة يأتي حكم من الله إجمالًا، ويأتي الرسول ليفصّله ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦].

إن الواحد منا لم يكن يعرف كم صلاة في اليوم، ولا عدد الركعات في كل صلاة، ولا نعرف كيفيتها؛ لكن الرسول ﷺ قد فصل لنا الأمر في كل صلاة؛ إذًا، فالمؤمن يطيع الله في الإجمال، ويطيع الرسول في التفصيل. إن علينا أن نلتفت إلى أن هنا طاعتين: الأولى: طاعة الله، والثانية: طاعة الرسول، أما في الأمر المتَّحد، فتكون الطاعة لله والرسول؛ لأنه أمر واحد. وأما الأمر الذي جاء من الله فيه تكليف إجمالي فقد ترك الله للرسول ﷺ بيانه، فالمؤمن يطيع الله في الأمر الإجمالي كأمر الصلاة وإقامتها، ويطيع الرسول في تفصيل أمر الصلاة وكيفيتها، وأحيانًا يجيء الحكم بالتفويض الأعلى من الله للرسول، فيقول الله لرسوله ما معناه إنك أنت الذي تقرر في

هذه الأمور، كما قال الحق: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

لقد ترك الحق سبحانه للرسول أن يصدر التشريعات اللازمة (لاستقامة حياة المؤمنين) لقد أعطاه الحق سبحانه التفويض العام، وما دام سبحانه قد أعطى الرسول ﷺ التفويض العام، فإن طاعة المؤمن تكون للرسول فيما يقوله الرسول وإن لم يقل الله به. إننا على سبيل المثال لا نجد في القرآن دليلًا على أن صلاة الفجر ركعتان، لكن الرسول ﷺ هو الذي فصل لنا الصلاة فعرفنا أن الفجر ركعتان، والظهر أربع ركعات، والعصر مثل الظهر، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء أربع ركعات. إن الدليل هو تفصيل الرسول، وقول الحق: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]. إنه دليل من القرآن الكريم. هكذا نعرف أن الأمر بالطاعة جاء بالقرآن على ألوان ثلاثة: **اللون الأول:** إن اتَّحد المطاع (الله والرسول) إن عطف الرسول هنا يكون على لفظ الجلالة الأعلى. **اللون الثاني**: هو طاعة الله في الأمر الإجمالي وطاعة الرسول في تفصيل هذا الأمر، فإن الحق يقول ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ **اللون الثالث**: وهو الذي لم يكن لله فيه حكم، ولكنه بالتفويض العام للرسول، بحكم قوله الحق: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ هذه طاعة للرسول، ثم يأتي في أمر طاعة أولى الأمر فيقول الحق: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

إن الحق لم يورد طاعة أولي الأمر مندمجة في طاعة الله والرسول، لتكون طاعة واحدة. لا، إن الحق أورد طاعة أولي الأمر في الآية التي يفرِّق فيها بين طاعة الله وطاعة الرسول، ثم من بطن طاعة الرسول تكون طاعة أولي الأمر. لماذا؟ لأنه لا توجد طاعة ذاتية لأولي الأمر؛ لأن الرسول ﷺ له الطاعة الذاتية. أما طاعة أولي الأمر فهي مستمدة من طاعة أولي الأمر لله ورسوله، ولا طاعة لأولي الأمر فيما لم يكن فيه طاعة لله وللرسول ﷺ. إن الحق يقول: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾. إن الله يبلغ الرسول أن يبلغ هؤلاء الذين قالوا: إنهم يحبون الله، بالشروط التي يمكن أن يبادل بها الحق عباده الحب؛ وذلك حتى تتحقق الفائدة للبشر؛ لأن محبة الله تفوق ما يقدمه البشر من حب.

إن اتِّباع الرسول وتنفيذ التكليف بالطاعة لله والرسول، ذلك هو أسلوب تعبير العباد عن حبهم لله وللرسول ﷺ، أما إن تولوا، أي لم يستمعوا إليك يا محمد، ولم يتَّبعوك، فإن موقفهم- والعياذ بالله- ينتقل إلى الكفر؛ لأن الحق يقول عن الذين يتولون عن الله والرسول: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾، وليس هناك تفظيع أكثر من هذا. إن كلمة ﴿تَوَلَّوْاْ﴾ توحي بأن الذين

استمعوا إلى أوامر الحق قد نفروا وأعرضوا، فهم لم يأخذوا حكم الله، ثم منعهم الكسل من تنفيذه. لا، إنهم أعرضوا عن حكم الله- والعياذ بالله- ولذلك فقد قلت وما زلت أقول: فليحذر الذين يخالفون عن أوامر الله ألا يفرقوا بين أمر متقبل على أنه الحكم الحق وبين حمل النفس على اتباع الحكم وتنفيذه.

إياك أيها المسلم أن تنكر حكمًا لا تستطيع أن تحمل نفسك عليه أو لا تقدر عليه. إنك إن أنكرت تنقل نفسك من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر والعياذ بالله. ولكن عليك أن تؤمن بالحكم، وقل: (إنه حكم الله وهو صواب؛ ولكني لا أستطيع أن أقدر على نفسي) إن ذلك يجعل عدم تنفيذ الحكم معصية فقط. ويأتي الحق سبحانه بعد أن بيّن لنا أصول العقائد في قوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [آل عمران: ١٨].

وبعد أن بشر الحق المؤمنين بأنه سبحانه وتعالى يعطيهم الملك الإيماني وأنه الإله القادر، وطلاقة قدرته تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل، وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي، وبعد أن رسم سبحانه طريق محبته، فإن كنتم قد أحببتم الله للإيجاد والإمداد، وتريدون أن يحبكم فعليكم بطاعة الله والرسول ﷺ في تنفيذ التكاليف. وبعد أن وضع الله سبحانه وتعالى المبادئ الإيمانية عقدية وتشريعية، بعد هذا وذاك يعطي لنا نماذج تطبيقية من سلوك الخلق؛ ذلك أن هناك فرقًا بين أن توضع نظريات ويأتي الأمر للتطبيق فلا تجد من يطبِّق، إن الحق لم يكلِّف شططًا ولا عبثًا، إن الله يقول لنا: أنا كلفت بالتكاليف الإيمانية، ومن الخلق أمثالكم من استطاع أن يسير عليها وأن ينفذها؛ لذلك يعرض الحق لنا النماذج التي توضح ذلك. لقد كان رسول الله ﷺ مبعوثًا إلى أمة أمية، وكان الإسلام جديدًا عليهم؛ ولذلك يعرض الحق نماذج قديمة، وهذه النماذج تؤكد لنا أننا في دين الإسلام لا نجد تعصبًا؛ لأن الدين الذي جاء من الله على آدم عليه السلام هو الدين الذي جاء به إبراهيم عليه السلام من عند الله، وهو الدين الذي نزل إلى آل عمران وموسى عليه السلام وعيسى عليه السلام. إن الحق يعطي صفات التكريم لأهل أديان منسوبين إلى ما أنزله الله عليهم من منهج. وجاء الإسلام لينسخ بعضًا مما جاء في تلك الرسالات السابقة ويضعها في منهج واحد باق إلى يوم القيامة، هو منهج الإسلام، إنه مطلق العظمة. ها هو ذا الحق يقول: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

الرضا بما قسم الله

- أخرج الترمذي عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قَالَ حِينَ يُمْسِي: رَضِيتُ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلاَمِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يُرْضِيَهُ**». قال معروف الكرخي: قال لي بعض أصحاب داود الطائي: إياك أن تترك العمل، فإن ذلك الذي يقربك إلى رضا مولاك، فقلت: وما ذلك العمل قال: دوام الطاعة لمولاك، وحرمة المسلمين، والنصيحة لهم [وفيات الأعيان ٢٣٢/٥]. فقلة الرضا سبب لتعاسة الإنسان في هذه الحياة، وسبب لهجوم الهموم والغموم عليه. سئل الحسن البصري: من أين أتِى هذا الخلق؟ قال: «من قِلَّة الرضا عن الله»، قيل له: ومن أين أتى قلّة الرضا عن الله؟ قال: «من قلّة المعرفة بالله».

- وأخرج الترمذي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «**مَنْ يأخُذُ عَنِّي هؤُلاءِ الكلِماتِ فيعملُ بِهِنَّ – أَوْ يُعَلِّمُ مَنْ يعمَلُ بِهِنَّ - ؟. فقالَ أبو هريرةَ: قلتُ: أنا يا رسولُ اللهِ، فأخَذَ بيدِي، فعدَّ خمْسًا وقال: اتقِ المحارِمَ تكنْ أعْبَدَ الناسِ، وارضَ بما قَسَمَ اللهُ لكَ تكُنْ أغْنَى الناسِ، وأحسِنْ إلى جارِكَ تكُنْ مؤمنًا، وأحِبَّ للناسِ ما تُحِبُّ لنفسِكَ تكُنْ مسلِمًا، وَلَا تُكْثِرِ الضَّحِكَ، فإنَّ كثْرَةَ الضَّحِكِ تُمِيتُ القَلْبَ**» هذه وصية جامعة من رسول الله ﷺ فيها الخير الجامع، ومنه قوله: «**وارْضَ بما قَسَمَ اللهُ لك**»، أي: بما أعْطاكَ اللهُ من رِزْقٍ، ولا تَأْسَفْ على ما فاتَكَ، من الدُّنيا، فالكَوْنُ يَسيرُ بِحِكْمَتِهِ سُبحانَه، «**تكُنْ من أَغْنى الناسِ**»، أي: يَمْلَأُ اللهُ قَلْبَك، ويَدَيْكَ غِنًى؛ لأنَّ مَنْ رَضِيَ بما قُسِمَ له، ولم يَطمَعْ فيما في أيْدي الناسِ اسْتَغْنى عنهم، والغِنَى غِنَى النَّفْسِ.

عن عبد الرحمن بن إبراهيم الفهري: عن أبيه قال: أوحى الله عز وجل إلى بعض أنبيائه: إذا أوتيت رزقًا مني فلا تنظر إلى قلّته؛ ولكن انظر إلى من أهداه إليك، وإذا نزلت بك بلية فلا تشكني إلى خلقي، كما لا أشكوك إلى ملائكتي حين صعود مساوئك وفضائحك إليَّ. (المنتخب من كتاب الزهد والرقائق ، للخطيب البغدادي ١٠٨/١). وقال غيلان بن جرير: من أعطي الرضا والتوكل والتفويض فقد كُفي. وقال ابن سعدان:

تقنَّع بما يكفيك والتمس الرِّضا ... فإنَّك لا تدري أتصبح أم تمسي

فليس الغنى عن كثرة المال إنَّما ... يكون الغنى والفقر من قبل النَّفس

فالمؤمن إذا أُعطي رضي، وإن لم يعط لم يسخط ولم يقنط، بل إذا ابتُلي وجد في البلاء منفعة فحوَّل البلايا إلى مزايا والمحن إلى منح، فهو يعرف أن البلاء يجعل القلب قويًا؛ لأن القلب إنما يستمدُّ مادة حياته من البلاء. والعبد يوم القيامة يوزن عند الله عز وجل بقلبه لا بجسمه، قال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ

يُبۡعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٧-٨٩]. وقال الشاعر:

إذا اشتدت البلوى تخفّفْ بالرضا ... عن الله قد فاز الرضيُّ المراقب
وكم نعمة مقرونة ببليّة ... على الناس تخفى والبلايا مواهب

قدم سعد بن أبي وقاص ﷺ إلى مكة، وكان قد كُفَّ بصره، فجاءه الناس يهرعون إليه، كل واحد يسأله أن يدعو له، فيدعو لهذا ولهذا، وكان مجاب الدعوة. قال عبد الله بن السائب: فأتيته وأنا غلام، فتعرفت عليه فعرفني وقال: أنت قارئ أهل مكة؟ قلت: نعم. فقلت له: يا عمّ، أنت تدعو للناس، فلو دعوت لنفسك، فردَّ الله عليك بصرك. فتبسَّم وقال: يا بُني، قضاء الله سبحانه عندي أحسن من بصري. [مدارج السالكين: ٢/ ٢٢٧]. قال السفاريني في: (غذاء الألباب شرح منظومة الآداب ٤٢١/٢): قالَ الْعُمَرِيُّ رَأَيْت الْبُهْلُولَ وَقَدْ دَلَّى رِجْلَهُ فِي قَبْرٍ وَهُوَ يَلْعَبُ بِالتُّرَابِ، قُلْتُ: أَنْتَ هَا هُنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، عِنْدَ قَوْمٍ لا يُؤْذُونِي، وَإِنْ غِبْتُ لا يَغْتَابُونِي. قُلْت لَهُ إنَّ السِّعْرَ قَدْ غَلا، قَالَ لَوْ بَلَغَتْ كُلُّ حَبَّةٍ بِمِثْقَالٍ لا أُبَالِي، نَعْبُدُهُ كَمَا أَمَرَنَا، وَيَرْزُقُنَا كَمَا وَعَدَنَا. ثُمَّ أَنْشَدَ يَقُولُ رحمه الله تعالى:

أَفْنَيْت عُمُرَك فِيمَا لَسْت تُدْرِكُهُ ... وَلا تَنَامُ عَنْ اللَّذَّاتِ عَيْنَاهُ
يَا مَنْ تَمَتَّعَ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا ... يَقُولُ لِلَّهِ مَاذَا حِينَ يَلْقَاهُ

شَكَا بَعْضُهُمْ إلَى بَعْضٍ أَرْبَابَ الْبَصَائِرِ وَأَظْهَرَ شِدَّةَ اغْتِمَامِهِ بِهِ فَقَالَ لَهُ: أَيَسُرُّك أَنَّك أَعْمَى وَلَك عَشَرَةُ آلافِ دِرْهَمٍ؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: أَيَسُرُّك أَنَّك أَخْرَسُ وَلَك عَشَرَةُ آلافٍ؟ قَالَ: لَا. فَقَالَ: أَيَسُرُّك وَأَنْتَ مَقْطُوعُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ وَلَك عِشْرُونَ أَلْفًا؟ قَالَ: لَا. فَقَالَ: أَيَسُرُّك أَنَّك مَجْنُونٌ وَلَك عَشَرَةُ آلافٍ؟ قَالَ: لَا. فَقَالَ: أَمَّا تَسْتَحْيِي أَنْ تَشْكُوَ مَوْلَاك وَلَهُ عِنْدَك عُرُوضٌ بِخَمْسِينَ أَلْفًا. [إحياء علوم الدين: ١٢٤/٤].

وهذا ابن الراوند الضالّ، جلس على جسر بغداد، فمرَّت خيل، فقال: لمن؟ قالوا: لعلي بن بلتق. ثم مرَّت جواري، فقال: لمن؟ قالوا: لعلي بن بلتق. ثم مرَّ به غلام أشفق عليه فأعطاه رغيفًا، فقال الضالُّ: لعلي بن بلتق خيل وجوارٍ وأنا أتسوَّل رغيفًا، فرماه وظلَّ يومه جائعًا، اجتمعت فيه خصال الحسد والغلِّ وعدم الرضا بما قسمه الله فختم الله على قلبه، فبعد أن كان من أهل السنة انتقل إلى المعتزلة، ثم صار رافضيًّا، ثم صار ملحدًا، ومات على ذلك.

قال أبو الدرداء ﷺ: «ذروة سنام الإيمان أربع خلال: الصبر للحكم، والرضا بالقدر، والإخلاص للتوكل، والاستسلام للرب عز وجل». وهذا عمر الفاروق ﷺ يكتب إلى أبي موسى الأشعري ﷺ فيقول: «أما بعد، فإن الخير كله في الرضا، فإن استطعت أن ترضى وإلا فاصبر».

نعمة الرضا من أجلِّ النعم وأوفاها وأعلاها، والرضا هو رضا العبد عن الله: بأن لا يكره ما يجري به قضاؤه، ورضا الله عن العبد أن يراه مؤتمرًا بأمره منتهيًا عن نهيه. والمسلم الحق هو من يسلم أموره كلها ويجعلها خالصة لله رب العالمين، حتى ترضى نفسه ويطمئن قلبه. ■

مفتي عُمان... ما بين ميثاق الله وميثاق الحاكم

كثيرًا ما نسمع أو نقرأ للشيخ أحمد الخليلي مفتي سلطنة عُمان، مواقف شرعية جريئة وصريحة وتتحرَّى الصواب في قضايا إسلامية لها مساس بالسياسة، منها موقفه من القضية الفلسطينية ومواجهة حملات الإساءة إلى الرسول ﷺ، ودعوة الأمة إلى التحرر من التبعية لغيرها، وتسجيل موقفه الرافض للدعوة إلى المثلية الذي تتبناه الولايات المتحدة اليوم وجعلت وزارة خارجيتها الدعوة إليها من فعالياتها، كما صرح بلينكن... وغيرها من المواقف التي يبتعد عنها أصحاب المراكز الدينية الرسمية، أو يقولون فيها كما تقول الببغا... هذا وقد أثارت مواقفه هذه حفيظة البعض وغدت موضع تساؤل واستكناه بل واتهام مبطن؛ حيث أخذوا يتساءلون عن خلفيتها، وعن مدى توافقها مع الموقف الرسمي لدولته التي لم تظهر تجاهها أي موقف مخاصم للشيخ ولا حاولت منعه، بمعنى أنها لم تكن (فلتة شوط) منه كما يقال، أم إن الشيخ يتمتع باستقلالية في آرائه ومواقفه... تساؤلات تثار حول طبقة المفتين الرسميين، لأن القاعدة السائدة عند أمثال هؤلاء هو كتم الحق والتزام ميثاق الحكام لا ميثاق الحق... وكذلك نجد في المقابل هناك من يفتح أمام هكذا مواقف وتصريحات أبواب التأييد على مصاريعها فترى الألسنة والأقلام تتناوله بالمدح والتأييد وتتعلق بشخصه، وتضفي عليه هالة من القدسية، وتعطيه مسحة العلماء الكبار الذين لا يرد لهم قولًا... كل ذلك يأتي للسبب نفسه، وهو أن طبقة المفتين والعلماء الرسميين من عادتهم أنهم لا يقولون الحق، ولا يقفون مواقف الصدق فيرونه (فلتة شوط) فتغمض أعينهم وتفتح أفواههم تاييدًا له ... فما هو الموقف الحق تجاه مثل هذه الحالات؟

الوعي: إن المدقق يرى أن الغرب الاستعماري، وصنائعه من الحكام يعتمدون على المكر والخديعة في نوال قيادة المسلمين، فهو يعرف أن من طبيعة الشعوب أنها تقاد ولا تقود، وأنها تعطي قيادها لمن يصرح برأيها العام الجمعي، وأنها تفتش عن القائد الذي يعبر عن قضاياها، وأن هكذا مواقف لها بصمتها على الجماعة وهي كافية لأن تأخذ قيادتهم؛ لذلك هو يعمد إلى أخذ القيادة على هذه الطريقة، سواء في الحكام أم في العلماء أم في المفكرين أم في غيرهم. فعبد الناصر صرح أنه يريد أن يلقي (إسرائيل في البحر) وأبو عمار يريد استرجاع فلسطين من البحر إلى النهر) حتى إذا أخذوا قلوب الناس بمثل هذه التصريحات غيَّروا وبدَّلوا بعدها وباعوا قضايا أمتهم وظهر أنها كانت تصريحات مخادعة... ففي هذه الحال كيف نميِّز الخبيث والطيب؟!... إن على المسلمين أن يزينوا مواقفهم بميزان الشرع، التي لا يغيرها زمان ولا مكان، والمسلمون الأوائل كانوا لا يزيغون عنها: (الحق أحق أن يتبع) (اِعرف الحق تعرف أهله) (الرجال يعرفون بالحق وليس الحق يعرف بالرجال)... وما على المسلمين اليوم إلا أن يستخدموا مثل هذه القواعد بانضباط، ثم يقيسوا عليها الحاكم أو العالم في كل موقف وليس في المواقف الأولى فحسب، فلربما غيَّر أصحابها أو بدَّلوا، فإن الحق ثابت لا يتغيَّر ولا يتبدَّل. ■

مسؤول هندي سابق: لا أحد يريد النظام العالمي الحالي

قال مستشار الأمن القومي الهندي السابق شيفشانكار مينون، في مقال في مجلة (فورين أفيرز الأمريكية) إن العالم اليوم بات تائهًا يتأرجح بين الأنظمة، وأنه لا يمكن وصف النظام الدولي الموجود حاليًّا إلا بأنه بائس ومثير للشفقة... ورأى أن شعورًا بانعدام الأمن والارتياب في النظام الدولي يسود لدى دول العالم وشعوبها نتيجة ما وقع خلال هذا القرن وحده من عمليات غزو واحتلال، ومحاولات تغيير الأنظمة الحاكمة، والتدخلات السرية من قبل القوى الكبرى، والغزو الروسي لأوكرانيا هو أحدث النماذج الصارخة لمثل هذه الانتهاكات... وهو رأى كذلك أن البلدان الأضعف تفقد بالتدريج الثقة في شرعية وعدالة النظام الدولي، فقد فشلت الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ومجموعة العشرين وغيرها في التصرف إزاء قضايا التنمية، وإزاء أزمة الدَين التي تعصف بالبلدان النامية، وهي الأزمة التي فاقم من حدتها جائحة كوفيد-١٩، والتضخم في أسعار الغذاء والطاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. وطبقًا لصندوق النقد الدولي فإن ٥٣ بلدًا تقف الآن على حافة أزمات ديون بالغة الخطورة... وذكر أن الثقة بأركان ذلك النظام تتآكل؛ فمنذ سنين لم تعد قرارات فرض العقوبات الاقتصادية أو القيام بإجراءات عسكرية ضد بلدان معيَّنة تمرُّ عبر مجلس الأمن الدولي أو أي من المنتديات الدولية متعددة الأطراف. وبدلًا من ذلك، تعتمد قرارات فرض العقوبات والتدخلات العسكرية في ضمان فاعليتها على قوة الولايات المتحدة أو على القوة الغربية. ومع عجز القانون الدولي عن لجم الأقوياء وتقييد ما يصدر عنهم من أفعال، غدت المؤسسات الدولية، وبشكل مضطرد، أقل فاعلية، وتراجعت شرعيتها... وذكر أن الغزو الروسي لأوكرانيا حفز المستشار الألماني أولاف شولز على الإعلان بأن العالم وصل إلى نقطة تحوُّل، أي إلى عالم ما بين نظامين، وأنه يتم الإعداد لمستقبل غامض، وهنا تأتي مقولة بايدن «هيا بنا نعيد بناء عالم أفضل» من أجل تزعم النظام الدولي الجديد... ورأى أن النظام القديم يتفسخ، وأن الجديد يمر بمخاض ولادة، والعالم لا يقدم بديلًا أيديولوجيًا أو نظاميًا، وإنما يجذب الأقطار الأخرى بالإغراءات المالية والتكنولوجية وتنفيذ المشاريع، وليس المبادئ. ولا يوجد من بين القوى التنقيحية البارزة من لديه رؤية مقنعة حول طبيعة التغيير المطلوب.

الوعي: في هذا المقال بيان واضح أن العالم اليوم يعيش في مرحلة تحوُّل ما بين النظامين، وفيه اعتراف بأن قوى العالم البارزة لا تقدم «بديلًا أيديولوجيًّا» ولا يوجد من بينها «من لديه رؤية مقنعة حول طبيعة التغيير المطلوب»... ونحن نقول: ما نفع تغيير كوني لا يملك رؤيا استراتيجية صحيحة؟!... ونقول إن الإسلام وحده هو من يملك هذا البديل... ونقول إن ظهور الإسلام على الدين كله في هذا الزمان لا يكون إلا **بإقامة الخلافة الراشدة** وعد الله وبشرى رسوله، وتقدم الصراع الدولي بهذا الشكل يبشر بقرب تحقيق الوعد. ■